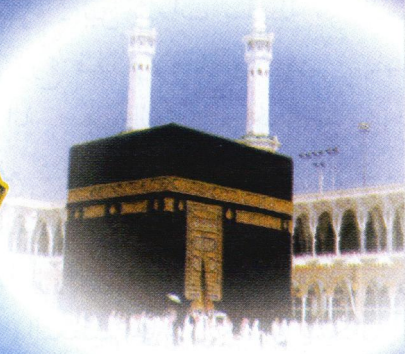


فضائل مكة المكرمة



إعداد
د. عبد الله بن محمد نوري الديرشوي
أستاذ مشارك في الفقه وأصوله - الأحساء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله ربّ العالمين حمداً دائماً طيباً مباركاً فيه، حمداً يليق بكماله وجلاله، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على عبده ومصطفاه من خلقه سيدنا ونبينا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد.. فكثيراً ما يتردد على ألسنة العامة أنّ الله سبحانه (يضع سرّه في أضعف خلقه) أي أن بعض الأشياء التي لا يلتفت المرء إليها ولا يقيم لها وزناً نظراً إلى بساطة شكلها أو مظهرها، قد يكون لها عند الله سبحانه شأن عظيم، وذلك لما أودع فيها من أسرار خلقه، وعجائب قدرته^(١).

(١) لعل في قول الرسول ﷺ: «إن الله لا ينظر إلى أجسادكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم» ما يؤيد هذه المقولة. صحيح مسلم (١٩٨٦/٤) رقم ٢٥٦٤.

ولا أعتقد أن هذه المقولة تصدق في شيء صدقها في مكة المكرمة، وذلك أنها - حرسها الله - تقع - كما هو معلوم - بين شعاب سلسلة من الجبال الشاهقة، جبال صخرية جرداء موحشة، لا زرع فيها ولا ماء ولا بشر، يضاف إلى ذلك شدة حرها صيفاً والذي يمتد قرابة نصف العام، ولكن الله سبحانه وتعالى نظر إليها نظرة رحمة ومحبة، فرفع شأنها، وعظم قدرها، واختارها مكاناً لبيته المعظم، فإذا بهذه الأرض القاحلة قد أصبحت مهوى قلوب المؤمنين، تهفو إليها نفوسهم، وتَجَنُّ إليها أرواحهم، وتشتفئ لسماع ذكرها آذانهم، ويكثون لها من المحبة والقداسة والتعظيم ما لا يكتونه لمكان آخر على وجه الأرض... لأنها لم تعد مكة التي لا زرع فيها ولا حياة ولا أنس، بل أصبحت هي مكة أم القرى، والبلد الأمين، والبلدة التي حرّمها الله تعظيماً لها وإيذاناً بفضلها، مكة التي هي كعبة المسلمين وقبلتهم، ومكة التي أنجبت خير خلق الله وخاتم أنبيائه ورسله، وبأرضها المباركة نزلت أولى آيات الكتاب الكريم، ومن ربوعها كانت انطلاقا الدعوة إلى دين الإسلام الخالد الخاتم، فحق لها أن تُحَبِّ، وحق لها أن تكون أنيس المؤمنين.

يقول أمير الشعراء أحمد شوقي رحمته الله: «لو شاء الله لبنى بيته بمصر على نهر فياض، ووادٍ كله قطع الرياض، ولو شاء الله لاتخذ بيته بالشام، بين الجداول المظلمة، والربى المكلمة، والغصون المهدلة، والقطوف المذلة، ولو شاء الله جلّت قدرته لرفع بيته على أنوف الجبابرة، ملوك الأعصر الغابرة، وفوق هام آلهتهم وهي ممهدة منضدة، في الغرف المشيدة والقباب الممردة، ولكنه تعالى نظر إلى أم القرى، فرأى بها ذلاً لعز سلطانه، وافتقاراً إلى غناه وإحسانه، ورأى خشوعاً يستأنس به الإيمان، وتجرداً تسكن إليه العبادة، ورأى انفراداً يجري في معنى التوحيد، فأمر إبراهيم حواريه ونبيّه، وخليله وصفيّه، أن يرفع بذلك الوادي ركن بيته، وينصب بين شعابه منار وحدانيّته...

بُنِيَ البيت وإذا الجلال حُجِبَهُ وأستاره، والحق حائطه وجداره،



والتوحيد مظهره ومناره، والنبئون بُناته وعُمَّاره، والله ﷻ ربُّه وجاره... قد حاز الله له من نباهة الذكر وفخامة الشأن، ما لم يحز لقديم من معالم الحق ولا حديث: بِرُّ العبادَةِ، وفضيلة الحج، وشرف الباني، وروعة العتق، وجلالة التاريخ»^(١).

نعم هذه هي مكة، وهذه بعض من فضائلها الجمّة. وعملاً بالقاعدة التي تقول: (ما لا يدرك كله لا يترك كله) سعت إلى جمع ودراسة هذه الفضائل، مركّزاً على الثابت الصحيح منها، وعلى الجانب المتعلق بالأحكام الشرعية فيها حيثما وُجدت، ومبيناً مذاهب العلماء فيها، مع ذكر الأدلة ومناقشتها، وربما كان هذا هو الجانب الجديد في البحث، إذ إن معظم الكتابات التي اطلعت عليها كانت تورّد كلّ ما ذُكر في فضلها وإن كانت أدلّتها ضعيفة، أو أنها كانت تركز على جانب أو مذهب دون غيره.

وقد دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع الرغبة في المساهمة فيما أعلنته منظمة المؤتمر الإسلامي من اختيار (مكة عاصمة للثقافة الإسلامية) لهذا العام ١٤٢٦هـ، وهي أول بلد يتم اختياره لهذه المناسبة، ونعم ما فعلوا، فهي بحق العاصمة الأولى للثقافة الإسلامية، ولا أدلّ على ذلك من أمر الله سبحانه نبيّه ﷺ بالقراءة في أول آيات نزلت من كتابه العزيز، بل أول كلمة، فقال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ١ - ٥]، فبدأت بذكر القراءة ثم ثنت بذكر العلم وأداته القلم تنبيهاً إلى أن هذا الدين دين العلم والثقافة، وذلك منذ اللحظة الأولى لانطلاق دعوته.

وقد جاء البحث في مقدمة ومطلّبين وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة.

(١) الكعبة المعظمة والحرمان الشريفان للشيخ عبيد الله الكردي ص ٤٤. وقد نقله عن أسواق الذهب لشوقي.

المطلب الأول: فضائل تعم مكة المكرمة. وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: مكة خير بقاع الأرض وأحبها إلى الله.

الفرع الثاني: مكة مهد خاتمة الرسالات السماوية.

الفرع الثالث: في مكة وما حولها يتم أداء مناسك الحج والعمرة.

الفرع الرابع: في مكة تضاعف الحسنات.

الفرع الخامس: في مكة مقام إبراهيم والصفاء والمروة وزمزم، وفي حرمها مزدلفة ومنى.

المطلب الثاني: فضائل تخص الكعبة ومسجدها الحرام. وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: الكعبة أول بيت وضع لعبادة الله.

الفرع الثاني: الكعبة قبلة المسلمين، وحولها طوافهم.

الفرع الثالث: يشرع الطواف بالكعبة وصلاة ركعتيها في جميع الأوقات.

الفرع الرابع: تشد الرحال إلى مسجد الكعبة.

الفرع الخامس: الصلاة في مسجد الكعبة بـ ١٠٠,٠٠٠ صلاة.

الخاتمة.

هذا وأسأل الله سبحانه أن لا يحرمني أجر هذا العمل وأن ينفع به، وأن يجعله في موازين أعمالي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.





المطلب الأول

فضائل تعم مكة المكرمة

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: مكة خير بقاع الأرض وأحبها إلى الله.

الفرع الثاني: مكة مهد خاتمة الرسالات السماوية.

الفرع الثالث: في مكة وما حولها يتم أداء مناسك الحج والعمرة.

الفرع الرابع: في مكة تضاعف الحسنات.

الفرع الخامس: في مكة مقام إبراهيم والصفاء والمروة وزمزم، وفي حرمها مزدلفة ومنى.

الفرع الأول:

مكة خير بقاع الأرض وأحبّها إلى الله

أجمع أهل العلم على أن مكة والمدينة خير بقاع الأرض وأفضلها،
واختلفوا في تعيين الأفضل منهما على قولين:

أولهما: أن خير بقاع الأرض وأفضلها مكة:

وإليه ذهب جمهور العلماء من الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة في
أصح الروايتين عن أحمد (وقال في الإنصاف إنها الصحيح من المذهب)^(٣)
وجمع من المالكية (منهم ابن وهب ومطرف وابن حبيب وابن عبد البر)^(٤)
وابن حزم الظاهري^(٥).

ثانيهما: أن المدينة هي الأفضل:

وإليه ذهب المالكية في المشهور من مذهبهم^(٦) والحنابلة في الرواية
الأخرى عن أحمد^(٧).

(١) حاشية ابن عابدين (٦٢٦/٢).

(٢) المجموع (٣٨٨/٧ - ٣٨٩).

(٣) الفروع (٣٦٢/٣)؛ الإنصاف (٣٦٨/٣).

(٤) التمهيد (١٨/٦)؛ شرح الزرقاني على الموطأ (٧/٢).

(٥) المحلى (٢٨٨/٧).

(٦) التمهيد (١٨/٦)؛ شرح الزرقاني على الموطأ (٧/٢).

(٧) الإنصاف (٣٦٨/٣).



□ استدللَّ الفريق الأول بما يلي:

١ - ما رواه عبدالله بن عدي قال: «رأيت رسول الله ﷺ واقفاً على الحَزْوَرَة فقال: «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أنني أخرجت منك ما خرجت»^(١).

وجه الدلالة في الحديث: أن الرسول ﷺ أخبر أن مكة خير أرض الله عامة، وأحبُّها إليه بلا استثناء، وأكَّد ذلك غاية التأكيد حيث أقسم بالله، ثم أعقبه بحرف التوكيد «إن»، ثم اللام الواقعة في جواب القسم، والأصل في اللفظ العام أن يجري على عمومه حتى يأتي ما يخصُّصه، ولا مخصص هنا، ومن ثمَّ قال ابن عبدالبر بعد أن ساق الحديث: (وهذا قاطع في موضع الخلاف)^(٢).

٢ - قوله ﷺ في حجة الوداع: «ألا أي شهر تعلمونه أعظم حرمة؟» قالوا: ألا شهرنا هذا، قال: «ألا أي بلد تعلمونه أعظم حرمة؟» قالوا: ألا بلدنا هذا. قال: «ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة؟» قالوا: ألا يومنا هذا. قال: «فإنَّ الله تبارك وتعالى قد حرَّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟!»^(٣).

وجه الدلالة في الحديث: أن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكتفِ هنا بتقرير أن مكة خير بقاع الأرض على الإطلاق، بل انتزع هذا الإقرار من الناس في جمع حاشد في حجة الوداع، فسألهم أي بلد أعظم حرمة؟ فلما أجابوه بأنه مكة، صدَّقهم في ذلك ثم أشهدهم،

(١) سنن الترمذي (٧٢٢/٥) رقم ٣٩٢٥؛ سنن ابن ماجه (١٠٣٧/٢) رقم ٣١٠٨. قال الترمذي: حديث حسن غريب صحيح. وخرجه ابن عبدالبر وقال: إنه من أصح الآثار. التمهيد (٣٢/٦ - ٣٣). وقال ابن حزم: وهذا خبر في غاية الصحة. المحلى (٢٨٩/٧).

(٢) التمهيد (٣٤/٦).

(٣) صحيح البخاري (٢٤٩٠/٦) رقم ٦٤٠٣.

فكان إجماعاً من الصحابة بأن مكة أعظم البلدان، وعليه فقد (دُلَّ) النص والإجماع على أن مكة أعظم حرمة من المدينة، وإذا كانت أعظم حرمة من المدينة فهي أفضل بلا شك؛ لأن أعظم الحرمة لا يكون إلا للأفضل^(١).

٣ - ثبت أن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من ١٠٠ صلاة في مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام، وقد روي هذا من طريق خمسة عشر من الصحابة^(٢). وإذا ثبت هذا، ثبت أن مكة أفضل. قال النووي: (ولأن مسجدها - مكة - أفضل المساجد، فدلَّ على أنها أفضل - من المدينة -)^(٣).

□ واستدل الفريق الثاني بها يلي:

١ - قوله ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٤). وأضافوا إليه قوله ﷺ: «موضع سوط من الجنة خير من الدنيا وما فيها»^(٥).

وجه الدلالة: أن في المدينة ما هو من الجنة، وموضع السوط من الجنة خير من الدنيا كلها، فتكون هي أفضل من مكة، لأنه لم يثبت لها مثل هذا الفضل.

وردة: بأن الشرع وكذلك بدائه العقول يحكمان أن الروضة الآن ليست من الجنة حقيقة، بل لا بد من تأويل الحديث على وجه تقبله قواعد الشرع واللغة، كأن يقال بأنها سترفع يوم القيامة فتجعل روضة من الجنة، أو أنه لما كان يتم فيها جلوسه ﷺ، وجلوس الصحابة

(١) المحلي (٢٨٨/٧).

(٢) نيل الأوطار (١٠٠/٥)؛ وانظر ص ١٦٢ من هذا البحث في بيان فضل الصلاة في المسجد الحرام.

(٣) المجموع (٣٥٨/٨).

(٤) صحيح البخاري (٣٩٩/١) رقم ١١٣٧، ١١٣٨؛ صحيح مسلم (١٠١٠/٢) رقم ١٣٩٠.

(٥) صحيح البخاري (٢٣٥٨/٥) رقم ٦٠٥٢.



الكرام إليه يتعلّمون منه القرآن والدين والإيمان فقد شبه ذلك الموضع بالروضة من الجنة، ويكون إضافتها من باب قوله ﷺ: «الجنة تحت ظلال السيوف»^(١)، يعني أنه عمل يدخل المسلم الجنة، ومثله قوله ﷺ: «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا» قالوا: يا رسول الله! وما رياض الجنة؟ قال: «المساجد» قالوا: وما الرتع يا رسول الله؟ قال: «سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر»^(٢) فوصف المساجد بأنها رياض الجنة من حيث إنها توصل إلى الجنة^(٣). ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: «سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة»^(٤). ولا شك أن هذه البلاد ليست خيراً من مكة والمدينة من أجل ما فيها من أنهار الجنة، ولا يرضى مسلم بمثل هذا القول، بل لا بد من تأويل ذلك بأن يقال مثلاً: إن تلك الأنهار لبركتها أضيفت إلى الجنة، وكذلك الروضة المباركة من الجنة لفضلها ولأن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة، وليس في هذا فضل لها على مكة^(٥).

٢ - ما روي عن النبي ﷺ أنه قال حين خروجه من مكة: «اللهم إنك أخرجتني من أحبّ البقاع إليّ، فسكني أحبّ البقاع إليك»^(٦)، فقد دلّ الحديث على أن المدينة أحبّ البلاد إلى الله، لأنّ دعاء الرسول ﷺ مجاب بلا شك.

وردة: بأنه لا يصح، وأهل العلم بالحديث لا يختلفون في نكارتة

(١) صحيح البخاري (١٠٨٢/٣) رقم ٢٨٠٤.

(٢) سنن الترمذي (٥٣٢/٥) رقم ٣٥٠٩، ٣٥١٠، وقال: حسن غريب.

(٣) الاستذكار (٤٦٣/٢).

(٤) صحيح مسلم (٢١٨٣/٤) رقم ٢٨٣٩.

(٥) المحلى (٢٨٣/٧ - ٢٨٤).

(٦) الاستذكار (٤٦٤/٢).

ووضعه، لأن في سنده محمد بن الحسن بن زباله، وهو متروك الحديث، مجمع على ترك الاحتجاج بروايته، وقد انفرد به^(١).

٣ - قوله ﷺ: «المدينة خير من مكة»^(٢). قالوا: وهو نص في الباب^(٣).

ورّد: بأنه ضعيف لا يثبت. ولو ثبت لما صحّ أن يكون نصاً في محل النزاع لأنه مطلق في المتعلق، فيحتمل أن المدينة خير من مكة في سعة الرزق والمتاجرة، لا في الفضل والثواب^(٤).

٤ - قوله ﷺ: «اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مدنا، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليك ونبيك وإني عبدك ونبيك، وإنه دعاك لمكة وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك لمكة ومثله معه» قال: ثم يدعو أصغر وليد له فيعطيه ذلك الثمر^(٥).

وجه الدلالة: أن الرسول ﷺ قد دعا للمدينة وأن يجعل الله فيها من البركة أكثر مما في مكة، وإذا كانت أكثر بركة كانت أكثر فضلاً.

ورّد: بأن الحديث ليس في محل النزاع، لأن غاية ما فيه أنه ﷺ دعا الله أن يبارك في ثمار المدينة وأرزاقها أكثر من مكة، وحرمة مكة وفضلها لم يأت من وراء دعاء إبراهيم عليه السلام لها بأن يبارك الله في أرزاقها، وإنما من يوم خلق الله سبحانه السماوات والأرض^(٦). وفي

(١) الاستذكار (٤٦٤/٢)؛ مجموع الفتاوى (٣٦/٢٧).

(٢) قال ابن حزم: جميع طرقه موضوعة أو ضعيفة. المحلى (٢٨٦/٧ - ٢٨٧)؛ وقال في مجمع الزوائد (٢٩٩/٣): رواه الطبراني وهو ضعيف.

(٣) الذخيرة (٣٧٩/٣).

(٤) الذخيرة (٣٧٩/٣).

(٥) صحيح مسلم (١٠٠٠/٢) رقم ١٣٧٣.

(٦) الاستذكار (٢١٨/٨ - ٢٢٠).



ذلك يقول الرسول ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ...»^(١).

يقول ابن حزم تعليقاً على ذلك الحديث: (وهذا لا حجة فيه في فضل المدينة على مكة، وإنما فيه الدعاء للمدينة بالبركة، ونَعَمْ، هي والله مباركة، وإنما دعا إبراهيم لمكة بما أخبر به تعالى إذ يقول: ﴿فَأَجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنْ الثَّمَرَاتِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ولا شك في أن الثمار بالمدينة أكثر مما بمكة، ولا شك في أن النبي ﷺ لم يدع للمدينة بأن تهوي أفئدة الناس إليها أكثر من هويها إلى مكة، لأن الحج إلى مكة لا إلى المدينة، فصَحَّ أن دعاءه ﷺ للمدينة بمثل ما دعا به إبراهيم لمكة ومثله معه، إنما هو في الرزق من الثمرات، وليس هذا من باب الفضل في شيء)^(٢).

٥ - قوله ﷺ: «تَفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحْمِلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمِنْ أَطَاعِهِمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتَفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحْمِلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمِنْ أَطَاعِهِمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتَفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ فَيَتَحْمِلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمِنْ أَطَاعِهِمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»^(٣).

وجه الدلالة: أنه قال: «وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ»، ولم يقل: مكة، فدلَّ على أفضلية المدينة.

وردة: بأننا نقول بالحديث، وأن المدينة خير من الشام واليمن والعراق بلا شك، بل سائر الدنيا سوى مكة حرسهما الله، والحديث لم يتعرض من قريب أو بعيد لمكة، بل يمكن قلب الحديث وجعله حجة

(١) صحيح البخاري (٦٥١/٢) رقم ١٧٣٦، صحيح مسلم (٩٨٦/٢) رقم ١٣٥٣.

(٢) المحلى (٢٨٠/٧).

(٣) صحيح البخاري (٦٦٣/٢) رقم ١٧٧٦؛ صحيح مسلم (١٠٠٨/٢) رقم ١٣٨٨.

عليهم لا لهم، وذلك بأن يقال: إن مكة لم تكن يومها دار إسلام، وكان الرسول ﷺ يعلم أنها ستُفتح له، كما سيفتح اليمن والشام والعراق، ومع ذلك ذكر الرسول ﷺ تلك البلدان ولم يذكر مكة، فدلَّ على أن أمر مكة مختلف عنها. ثم إنَّ الحديث خاص بمن رغب عن المدينة طمعاً في الدنيا، وأما من خرج منها للجهاد أو للدعوة فإن المدينة ليست خيراً له، لأن الرسول ﷺ نفسه خرج منها للجهاد، وأرسل الدعاة والولاة لمختلف البلدان، وكذلك خرج منها كبار الصحابة للدعوة إلى دين الله ونشر الإسلام^(١).

والراجع والله أعلم القول بأفضلية مكة؛ لأن أدلة القائلين بأفضلية المدينة عمومات، أو استنباطات غير مُسلَّمة، أو أحاديث ضعيفة لا تثبت، خلافاً لأدلة القائلين بأفضلية مكة فإنها صريحة صحيحة، ولم يعارضها دليل معتبر. يضاف إلى ذلك ما قاله ابن عبد البر من (أن المسلمين مجمعون على أن مكة حرم الله، وأن المدينة حرم رسول الله ﷺ)^(٢). ولا شك أن حرم الله خير وأفضل من حرم رسوله ﷺ.

ومما يجدر ذكره أن الإمام العز بن عبد السلام في معرض حديثه عن هذه المسألة ذكر عشرين دليلاً في تفضيل مكة على المدينة، وكان مما قال: (إن قيل: قد ذهب مالك رحمه الله إلى تفضيل المدينة على مكة فما الدليل على تفضيل مكة عليها؟ قلنا: معنى ذلك أن الله يجود على عباده في مكة بما لا يجود بمثله في المدينة، وذلك من وجوه:

أحدها: وجوب قصدتها للحج والعمرة، وهذان واجبان لا يقع مثلهما في المدينة.

(١) الاستذكار (٢٢٨/٨)؛ المحلى (٢٨١/٧ - ٢٨٢). وللمزيد: انظر التمهيد (٣٢/٦) - (٣٤)؛ والمحلى (٢٨٠/٧ - ٢٩٠)؛ نيل الأوطار (٩٩/٥ - ١٠٠).
(٢) الاستذكار (٢١٩/٨).



الوجه الثاني: إن فضّلت المدينة بإقامة رسول الله ﷺ بعد النبوة، كانت مكة أفضل منها؛ لأنه أقام بها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة أو خمس عشرة سنة.

الوجه الثالث: إن فضّلت المدينة بكثرة الطارقين من عباد الله الصالحين، فمكة أفضل منها بكثرة من طرقها من الصالحين والأنبياء والمرسلين، وما من نبي إلا حجّها، آدم ومن دونه من الأنبياء والأولياء.

الوجه الرابع: أن التقبيل والاستلام ضرب من الاحترام وهما مختصان بالركنين اليمانيين، ولم يوجد مثل ذلك في مسجد المدينة على ساكنها أفضل السلام.

الوجه الخامس: أن الله أوجب علينا استقبالها في الصلاة حيثما كنا من البلاد والفلوات... (١).



(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/٣٩ - ٤٠).

الفرع الثاني:

مكة مهد خاتمة الرسالات السماوية

اختار الله سبحانه مكة لتكون الموضع الذي يشهد ولادة وبعثة خير خلقه وأكرم أنبيائه ورسله محمد ﷺ^(١)، ولتكون مهذاً لخاتمة شرائعه ورسالاته، وتشهد نزول أعظم كتبه، قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وفي هذا من التفضيل والتشريف والتعظيم والرفعة لهذه البقعة الطيبة المباركة ما ليس لسواها على الإطلاق.



(١) الذخيرة (٣/٣٨٢).



الفرع الثالث:

في مكة وما حولها يتم أداء مناسك الحج والعمرة

الحج كما هو معلوم ركن من أركان ديننا الحنيف، وقد قال فيه الرسول ﷺ: «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان»^(١). كما أن العمرة من أهم العبادات التي شرعت في الإسلام وإن لم تكن ركناً، وقد ورد ذكرها مقترناً بالحج في القرآن الكريم لبيان عظيم فضلها، فقال تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقال رسول الله ﷺ: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»^(٢)، وقال أيضاً: «من أتى هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كما ولدته أمه»^(٣). ومعلوم أن هاتين العبادتين قد ارتبطتا بمكة ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يمكن الإتيان بهما إلا في مكة، وهو ما لم يحظ به بلد آخر أو بقعة أخرى من الأرض في أية عبادة من العبادات التي شرعها الله، فضلاً عن ركن من أركان دينه، وفي هذا من الفضل والشرف وعلو المنزلة لمكة ما لا يخفى.



(١) صحيح البخاري (١٢/١) رقم ٨؛ صحيح مسلم (٤٥/١) رقم ١٦.

(٢) صحيح مسلم (٩٨٣/٢) رقم ١٣٤٩.

(٣) صحيح مسلم (٩٨٣/٢) رقم ١٣٥٠.

الفرع الرابع:

في مكة تضاعف الحسنات

من فضائل مكة زادها الله تشريعاً أن الحسنات فيها تضاعف، ومن خصائصها أن السيئات أيضاً فيها تضاعف، بل ذهب بعض أهل العلم إلى أن مجرد الهمّ بالمعصية فيها معصية، وذلك لعظم منزلتها عند الله سبحانه. والمسألتان الأخيرتان - أعني السيئة والهم بالمعصية - وإن لم تكونا من الفضائل بمعناها الدقيق بل من الخصائص؛ إلا أنها لما كانت ملازمة لمضاعفة الحسنات باعتبارهما الوجه المقابل لها، وكذلك يكثر السؤال عنهما وخصوصاً إذا ما تم تناول مضاعفة الحسنات، فقد بحثتها جميعها معاً فأقول:

الأصل العام في هذا الباب على ما اتفق عليه أهل العلم أن الله سبحانه يضاعف الحسنات فضلاً منه وكرماً، والسيئات لا تكتب إلا سيئة واحدة، واستدل على ذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ويقول الرسول ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةٌ كَامِلَةٌ، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا وَعَمَلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعَفَ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ عِنْدَهُ حَسَنَةٌ كَامِلَةٌ، فَإِنْ هُوَ هَمَّ بِهَا فَعَمَلَهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةٌ وَاحِدَةٌ»^(١).

(١) صحيح البخاري (٢٣٨٠/٥) رقم ٦١٢٦. ومثله عند مسلم عن أبي هريرة. صحيح مسلم (١١٧/١) رقم ١٢٨.



إلا أن العلماء اختلفوا في شأن الحرم المكي، فذهب ابن عباس وابن مسعود ومجاهد والحسن البصري وبعض الحنفية وبعض الحنابلة إلى أن الحسنات والسيئات كلها تضاعف كالصلاة إلى ١٠٠,٠٠٠ لتعظيم الحرم. جاء في «كشاف القناع»: (وحسنات الحرم في المضاعفة كصلاته لحديث ابن عباس رضي الله عنه) قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من حجَّ من مكة ماشياً حتى يرجع إلى مكة، كتب الله له بكل خطوة سبع مائة حسنة، كل حسنة مثل حسنات الحرم» قيل: وما حسنات الحرم؟ قال: «بكل حسنة مائة ألف حسنة»^(١). وتعظم السيئات به، سئل أحمد في رواية ابن منصور: هل تكتب السيئة أكثر من واحدة؟ قال: لا؛ إلا بمكة، لتعظيم البلد، ولو أن رجلاً بعدن وهم أن يقتل عند البيت، أذاقه الله من العذاب الأليم. انتهى. وظاهر كلامه أن المضاعفة في الكيف لا الكم، وهو ظاهر كلام الشيخ تقي الدين، وظاهر كلامه في المنتهى تبعاً للقاضي وغيره أن التضاعف في الكم كما هو ظاهر نص الإمام وكلام ابن عباس: «ما لي وبلد تتضاعف فيه السيئات كما تتضاعف الحسنات» وهو خاص فلا يعارضه عموم الآيات بل تخصص به؛ لأن مثله لا يقال من قبل الرأي فهو بمنزلة المرفوع^(٢).

يضاف إلى ذلك بعض الآثار الأخرى مثل ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك رمضان بمكة فصام وقام منه ما تيسر له، كتب الله له مائة ألف شهر رمضان فيما سواها، وكتب الله له بكل يوم عتق رقبة، وكل ليلة عتق رقبة، وكل يوم حملان فرس في سبيل الله، وفي كل يوم حسنة وفي كل ليلة حسنة»^(٣).

(١) حديث ضعيف. انظر: المستدرک (٦٣١/١) رقم ١٦٩٢؛ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه؛ السنن الكبرى للبيهقي (٣٣١/٤) رقم ٨٤٢٩. وقال: تفرد به عيسى بن سودة وهو مجهول؛ صحيح ابن خزيمة (٢٤٤/٤) رقم ٢٧٩١. وقال: باب فضل الحج ماشياً من مكة إن صحَّ الخبر فإن في القلب من عيسى بن سودة.

(٢) كشاف القناع (٥١٧/٢ - ٥١٨). وانظر أيضاً: الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦٢٧/٢)؛ مطالب أولي النهى (٣٨٥/٢ - ٣٨٦).

(٣) سنن ابن ماجه (١٠٤١/٢) رقم ٣١١٧. وفي إسناده زيد العمي، وهو ضعيف.

وكذلك ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صوم رمضان بمكة أفضل من ألف رمضان بغير مكة»^(١). وكذلك ما روته أم هانئ عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أُمَّتِي لَمْ يَخْزُوا مَا أَقَامُوا شَهْرَ رَمَضَانَ» قيل: يا رسول الله! وما خزيهم في إضاعة شهر رمضان؟ قال: «انتهاك المحارم فيه. مَنْ زَنِى فِيهِ، أَوْ شَرِبَ فِيهِ خَمْرًا، لَعَنَهُ اللَّهُ وَمَنْ فِي السَّمَوَاتِ إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْحَوْلِ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُ رَمَضَانُ، فَلَيْسَتْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنَةٌ يَتَّقِي بِهَا النَّارَ، فَاتَّقُوا شَهْرَ رَمَضَانَ، فَإِنَّ الْحَسَنَاتِ تَضَاعَفُ فِيهِ مَا لَا تَضَاعَفُ فِيمَا سِوَاهُ، وَكَذَلِكَ السَّيِّئَاتِ»^(٢).

وإذا ثبتت المضاعفة بالنسبة إلى الزمان الفاضل ثبتت بالمكان أيضاً. يقول الزركشي: (التضعيف لا يختص بالصلاة، بل سائر أنواع الطاعات كذلك قياساً على ما ثبت في الصلاة، والنظر إلى الكعبة، فالحق به ما في معناه من أعمال البر. قال الحسن البصري: صوم يوم بمكة بمائة ألف، وصدقة درهم بمائة ألف، وكل حسنة بمائة ألف)^(٣).

وذهب جمهور العلماء إلى أن الحسنات والسيئات تضاعف في الحرم المكي لشرف المكان، ولكن ليس من جهة الكم - إذ لم يرد دليل صحيح بتحديد ذلك بقدر معين من المضاعفة سوى الصلاة - بل من جهة الكيف، كما هو حاصل في رمضان أو ليلة القدر أو عشر ذي الحجة. جاء في «شرح فتح القدير»: (والمعاصي تضاعف على ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه إن صح، وإلا فلا شك أنها في حرم الله أفحش وأغلظ، فتنهض سبباً

(١) مجمع الزوائد (٣/١٤٥). وقال: رواه البزار وفيه عاصم بن عمر ضعفه الأئمة أحمد وغيره ووثقه ابن حبان، وقال: يخطئ ويخالف.

(٢) مجمع الزوائد (٣/١٤٤). وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه عيسى بن سليمان أبو طيبة ضعفه ابن معين ولم يكن فيمن يتعمد الكذب، ولكنه نسب إلى الروم.

(٣) إعلام الساجد ١٢٦ - ١٢٨.



لغلظ الموجب وهو العقاب، ويمكن كون هذا هو محمل المروي من التضاعف كي لا يعارض قوله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] أعني أن السيئة تكون فيه سبباً لمقدار من العقاب هو أكثر من مقداره عنها في غير الحرم، إلى أن يصل إلى مقدار عقاب سيئات منها في غيره، والله أعلم^(١).

وقال النووي: (الذنب فيها - أي مكة - أقبح منه في غيرها، كما أن الحسنة فيها أعظم منها في غيرها)^(٢).

وفي «مطالب أولي النهى»: (وتضاعف الحسنة والسيئة بمكان فاضل كمكة والمدينة.. وبزمان فاضل كيوم الجمعة والأشهر الحرم... وقال بعض المحققين: قول مجاهد وأحمد تبعاً لابن عباس وابن مسعود في تضعيف السيئات، إنما أرادوا مضاعفتها في الكيفية دون الكمية)^(٣) مثله في ذلك كمثله قول الله تعالى لنساء نبيه: ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ (٢٤) وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا (٢٥) [الأحزاب: ٣١، ٣٠] فصارت معصيتهن مضاعفة وكذا أجورهن لشرفهن، وهكذا كل مكان أو زمان يكون الشرف فيه أكثر فإن المعصية فيه أقطع وأشنع، ومما يؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظْلَمِ﴾ [الحج: ٢٥]. يقول الجصاص: (تدل الآية على أن الذنب في الحرم أعظم منه في غيره)^(٤).

ويقول ابن العربي: (الجنایات تعظم على قدر عظم الزمان كالأشهر الحرم، وعلى قدر عظم المكان كالبلد الحرام، فتكون المعصية معصيتين؛ إحداهما بنفس المخالفة، والثانية بإسقاط حرمة الشهر الحرام أو البلد

(١) شرح فتح القدير (٣/١٧٨ - ١٧٩).

(٢) المجموع (٨/٢٠٧). وانظر أيضاً: حاشية الشرواني على التحفة (٤/٦٤).

(٣) مطالب أولي النهى (٢/٣٨٥ - ٣٨٦). وانظر أيضاً: الفواكه الدواني (١/٧٥).

(٤) أحكام القرآن للجصاص (٥/٦٣).

الحرام^(١). وقال الزركشي: (من أخذ بالعمومات - أي الأدلة التي أسلفناها في بداية المسألة - لم يحكم بالمضاعفة... وحرر بعض المتأخرين النزاع في هذه المسألة فقال: القائل بالمضاعفة: أراد مضاعفة مقدارها أي غلظها لا كميتها في العدد، فإن السيئة جزاؤها سيئة، لكن السيئات تتفاوت، فالسيئة في حرم الله وبلاده على بساطه أكبر وأعظم منها في طرف من أطراف البلاد، ولهذا ليس من عصي الملك على بساط ملكه كمن عصاه في موضع بعيد عنه...)^(٢).

ولعل هذا هو الراجح؛ إذ لم يثبت في مضاعفة الحسنات في غير الصلاة إلى مقدار محدد دليل صحيح، وما استدلل به أصحاب القول الأول من آثار لا تخلو من ضعف أو أنها تحتل التأويل، وعليه فالحسنة تضاعف إلى عشر أمثالها وإلى سبعمائة ضعف وإلى ما شاء الله، وفضل الله واسع لا حد له، وأما السيئة فلا تكتب إلا سيئة واحدة، لكنها في حرم الله أفحش وأقبح، وجزاؤها أعظم، حتى تبدو وكأنها قد ضوعفت في عددها، وعلى ذلك يحمل ما جاء عن عمر وابنه عبدالله وعبدالله بن عمرو بن العاص وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم من أن سبعين خطيئة في غير الحرم، أحب إليهم من خطيئة واحدة في الحرم، أو أنه كان لأحدهما فسطاطان، واحد في الحرم وآخر في الحل، فإذا أراد الصلاة انتقل إلى فسطاط الحرم، وإذا انتهى رجع إلى فسطاط الحل^(٣)، والله أعلم.

وأما الهرم بالمعصية في مكة، ومدى اعتباره معصية شرعاً؛
فبيان أن الهرم هو: ترجيح قصد الفعل، وهو أكثر من مجرد خطور الشيء بالقلب^(٤). والأصل في شرعنا أن المرء لا يؤاخذ به ما لم ينتقل من

(١) أحكام القرآن لابن العربي (٢٧٧/٣). وانظر أيضاً تفسير القرطبي (٣٤/١٢ - ٣٥).

(٢) إعلام الساجد ١٢٨ - ١٢٩.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٨/٣ - ٢٦٩) رقم ١٤٠٩٢، ١٤٠٩٣، ١٤٠٩٤، ١٤٠٩٦؛

أحكام القرآن لابن العربي (٢٧٧/٣).

(٤) فتح الباري (٣٢٣/١١).



مجرد الهم إلى فعل أو قول، لقول الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأَمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ»^(١)، ولكن كثيراً من أهل العلم خصصوا ذلك بما لم يصل إلى العزم المصمم، فأما إذا وصل إلى العزم المصمم فإنه يؤاخذ به، وقد قسم السبكي رحمه الله ما يقع في النفس من قصد المعصية إلى خمس مراتب هي: الهاجس، وهو ما يلقي فيها. ثم جريانه فيها، وهو الخاطر. ثم حديث النفس، وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أو لا. ثم الهم، وهو ترجيح قصد الفعل. ثم العزم، وهو قوة ذلك القصد والجزم به. وقال: (والهاجس لا يؤاخذ به إجماعاً لأنه ليس من فعله، والباطل وحديث النفس أيضاً مرفوعان بالحديث - الذي أسلفناه^(١) - لأنه إذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق الأولى، وأما الهم فقد بين الحديث الصحيح أن الهم بالحسنة يكتب حسنة، والهم بالسيئة لا يكتب سيئة، ويُنظر فإن تركها لله كتبت حسنة، وإن فعلها كتبت سيئة واحدة لحديث: «ومن همَّ بسيئة فلم يعملها، كتبها الله له عنده حسنة كاملة»^(٢). وأما العزم؛ فالمحققون على أنه يؤاخذ به، لحديث: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار». قالوا: يا رسول الله! هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: «كان حريصاً على قتل صاحبه»^(٣) فقد علل استحقاقه للنار بالحرص، وللإجماع على المؤاخذة بأعمال القلوب كالحسد ونحوه، وبقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَامٍ يُطْلَى...﴾ [الحج: ٢٥] على تفسير الإلحاد بالمعصية^(٤).

(١) صحيح مسلم (١١٧/١) رقم ١٢٧.

(٢) سبق تخريجه. انظر ص ١٦٢.

(٣) صحيح البخاري (٢٠/١) رقم ٣١.

(٤) الأشباه والنظائر (٣٤/١). وانظر أيضاً: فتح الباري (٣٢٨/١١)؛ الآداب الشرعية (١٢٩/١ - ١٣١). وقال الأخير: «وقد نقل القاضي عياض عن عامة السلف من الفقهاء والمحدثين أن المرء يؤاخذ على العزم».

واستثنى جماعة ممن ذهب إلى عدم مؤاخذه من وقع منه الهم بالمعصية ما يقع في الحرم المكي ولو لم يصمم لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُطْلَمِ نَذْقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحَج: ٢٥] فقد روى ابن مسعود قوله: «من هم بسيئة لم تكتب عليه حتى يعملها، وإن هم وهو بعدن أبين أن يقتل عند المسجد الحرام أذاقه الله من عذاب الأليم» ثم قرأ: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُطْلَمِ...﴾ [الحَج: ٢٥]^(١)، وقال أحمد: (لو أن رجلاً بعدن، وهم أن يقتل عند البيت، أذاقه الله من العذاب الأليم)^(٢). ونقله القرطبي عن ابن مسعود وابن عمر والضحاك وابن زيد، ثم أيده قائلًا: (قلت: هذا صحيح، وقد جاء هذا المعنى في سورة ن والقلم)^(٣) ثم قال: فلعظم حرمة المكان توعد الله تعالى على نية السيئة فيه، ومن نوى سيئة ولم يعملها لم يحاسب عليها إلا في مكة^(٤).

والراجع والله أعلم أن المرء لا يؤاخذ على مجرد الهم ما لم يكن معه العزم والتصميم؛ لأن الأدلة الصحيحة قد قامت على ذلك، ولم يثبت ما يخص الحرام من حكمها العام، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُطْلَمِ﴾ [الحَج: ٢٥] فإنه بمعنى (ومن يعمل)، كما نقله ابن الجوزي عن أبي سليمان الدمشقي وقال: إنه قول سائر من يحفظ عنه من أهل العلم^(٥).

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٨/٣) رقم ١٤٠٩٣؛ المسند (١٥٥/٧) رقم ٤٠٧١؛ وقد روي عنه مرفوعاً وموقوفاً ووقفه أصح. انظر فتح الباري (٣٢٨/١١؛ ٢١٠/١٢) فقد ذهب إلى تصحيحه. وقال في مجمع الزوائد (٧٠/٧): «رجال أحمد رجال الصحيح». وذهب محققو المسند إلى أن إسناده حسن؛ لأن السدي مختلف فيه وحديثه لا يرقى إلى الصحة.

(٢) كشف القناع (٥١٧/٢ - ٥١٨).

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿إِذْ أَقَامُوا الصَّلَاةَ فَخِصُوا مِنْهَا مُعْتَمِدِينَ﴾ [القلم: ١٧] حيث قال هناك: «قلت: في هذه الآية دليل على أن العزم مما يؤاخذ به الإنسان لأنهم عزموا على أن يفعلوا فعوقبوا قبل فعلهم». تفسير القرطبي (٢٤٠/١٨).

(٤) تفسير القرطبي (٣٥/١٢ - ٣٦). وانظر أيضاً: تفسير الطبري (١٤٠/١٧).

(٥) زاد المسير (٤٢٢/٥).



الفرع الخامس:

في مكة مقام إبراهيم والصفاء والمروة وزمزم وفي حرمة مزدلفة ومنى

لقد ضُمَّت مكة وحرمة أماكن فاضلة ارتبط بها أداء ركن من أركان الإسلام وهو الحج، كما أن الله سبحانه قد رفع من شأن تلك الأماكن فجعلها من شعائره وآياته. منها:

١ - مقام إبراهيم عليه السلام: وهو الحجر الذي قام عليه حين ارتفع بناؤه للبيت، وشق عليه تناول الحجارة، فكان يقوم عليه بيني، وإسماعيل عليه السلام يناوله الحجارة^(١). ومن فضائل هذا الحجر أن الله سبحانه وتعالى خلّد ذكره، وجعله قرآناً يتلى أبد الدهر، وأمر باتخاذه مصلى^(٢)، فقال تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وكذلك جعله من الآيات الدالة على عظمته سبحانه، فقال تعالى: ﴿فِيهِ مَآيَتٌ بَيِّنَةٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] حيث غاصت قدما إبراهيم في الصخرة الصماء إلى الكعبين، وبقي أثرهما إلى يومنا هذا مع كثرة الأعداء والكائدين، وتعرضه

(١) تفسير القرطبي (١١٣/٢).

(٢) هذا الأمر هو على سبيل النذب بإجماع العلماء كما ذكره ابن عبد البر. انظر: التمهيد (٤١٤/٢٤)؛ البحر الرائق (٣٥٦/٢)؛ مواهب الجليل (١١١/٣)؛ المجموع (٥٤/٨)؛ كشف القناع (٤٨٤/٢).

للعوامل الطبيعية، ليكون دليلاً على نبوته ﷺ^(١). وقد ورد في الحديث أنه من الجنة^(٢).

٢ - الصفا والمروة: وهما جبلان صغيران على مقربة من المسجد الحرام، بل إنهما دخلا في التوسعة الأخيرة للمسجد، وقد قال الله سبحانه في بيان فضلهما: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] والشعائر هي معالم للطاعات والقرب، وقد أمرنا الله بتعظيم شعائر دينه فقال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢] فتعظيمهما من الدين، والسعي بينهما من نسك الحج الواجبة على المسلمين^(٣) كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «سُنَّ رسول الله ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما»^(٤).

٣ - عين زمزم: تلك العين المباركة التي فجرها جبريل عليه السلام بعقبه أو بجناحه لإسماعيل وأمه إبراهيم عليه السلام حين تركهما خليل الله إبراهيم عليه السلام في ذلك الوادي القفر الذي لا زرع فيه ولا ماء، فعندما نفذ ما معهما من زاد وماء، وجهدت هاجر وأتعبها البحث ساعة بين الصفا والمروة ناظرة في الأفق البعيد علّها تجد مغيثاً يغيثها، فلما أيست من الخلق أغاثها الله ﷻ بفضلته ورحمته^(٥)، فهي هزمة (حفرة) جبريل، وسقيا الله إسماعيل^(٦)، وهي

- (١) أحكام القرآن للجصاص (١/٩٢؛ ٢/٣٠٣)؛ تفسير الطبري (٤/١٠ - ١١).
- (٢) سنن الترمذي (٣/٢٢٦) رقم ٨٧٨. وقال: حديث غريب، وصححه ابن حبان (٩/٢٤) رقم ٣٧١٠؛ ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٥/٧٥) رقم ٩٠١٠، ٩٠١١. قال في المجموع (٨/٣٩): إسناده البيهقي صحيح على شرط مسلم.
- (٣) أحكام القرآن للجصاص (١/١٢١).
- (٤) صحيح البخاري (٢/٥٩٢) رقم ١٥١٦.
- (٥) صحيح البخاري (٣/١٢٢٧) رقم ٣١٨٤.
- (٦) سنن الدارقطني (٢/٢٨٩) رقم ٢٣٨.



خير ماء على وجه الأرض كما قاله الرسول ﷺ^(١)، غسلت الملائكة به قلب الرسول المصطفى ﷺ^(٢)، وهي طعام طعم^(٣) وشفاء سقم^(٤)، وهي لما شرب له^(٥)، بل يسئ التضرع منه لقول الرسول ﷺ: «إِنَّ آيَةَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ أَنَّهُمْ لَا يَتَضَلَعُونَ مِنْ زَمْزَمَ»^(٦).

٤ - مزدلفة أو (المَشْعَرُ الحَرَامُ): وهي تقع بين عرفات ومنى، ويحدّها شرقاً مما يلي عرفات مفيض المأزمين، وغرباً مما يلي منى ضفة وادي محسر الشرقية، وشمالاً جبل ثبير، وجنوباً جبل المريخات. وسُميت مزدلفة من الازدلاف وهو الاقتراب أو الاجتماع، فعلى الأول سميت بذلك لاقتراب الحجاج من منى، وعلى الثاني لاجتماعهم فيها. كما تسمى جمعاً لاجتماع الناس بها، وقيل: للجمع بين صلاتي المغرب والعشاء فيها، وتسمى أيضاً المشعر الحرام من الشعار وهو العلامة لأنه معلم للحج، وارتبط به بعض ما هو مطلوب في الحج كالمبيت والجمع بين صلاتي المغرب والعشاء، ووصف بالحرام لحرمته، ولأنه واقع ضمن حدود الحرم^(٧).

وقد قال تعالى في بيان فضله: ﴿فَإِذَا أَقْبَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ

- (١) مصنف عبدالرزاق (١١٦/٥) رقم ٩١١٨، ٩١١٩.
- (٢) صحيح البخاري (١٣٥/١) رقم ٣٤٢؛ صحيح مسلم (١٤٧/١) رقم ١٦٢.
- (٣) صحيح مسلم (١٩٢٢/٤) رقم ٢٤٧٣.
- (٤) مجمع الزوائد (٢٨٦/٣). وقال: رواه البزار والطبراني في الصغير، ورجال البزار رجال الصحيح.
- (٥) سنن ابن ماجه (١٠١٨/٢) رقم ٣٠٦٢؛ السنن الكبرى للبيهقي (١٤٨/٥) رقم ٩٤٤٢. قال ابن حجر في الفتح (٤٩٣/٣): إرساله عن ابن عباس أصح، لكن له شواهد من حديث جابر. وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا شربه قال: (اللهم إني أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء). انظر: مصنف عبدالرزاق (١١٣/٥) رقم ٩١١٢؛ سنن الدارقطني (٢٨٨/٢) رقم ٢٣٧.
- (٦) مصنف عبدالرزاق (١١٣/٥) رقم ٩١١١؛ سنن الدارقطني (٢٨٨/٢) رقم ٢٣٥. وانظر: كتاب فضل ماء زمزم للدكتور سائد بكداش.
- (٧) بحوث عن مشاعر الحرم ١١ - ١٥. وانظر أيضاً: تفسير القرطبي (٤٢١/٢).

فَازْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ» [البقرة: ١٩٨] فطلب ذكره تعالى بالدعاء والتلبية والعبادة في هذا الموضع المخصوص (عند المشعر الحرام) وهو مزدلفة إجماعاً^(١). وقد روى الطبري أثرين في فضل هذه الليلة هما أثر العباس بن مرداس قال: قال رسول الله ﷺ: «دعوت الله يوم عرفة أن يغفر لأمتي ذنوبها فأجابني أن قد غفرت إلا ذنوبها بينها وبين خلقي، فأعدت الدعاء يومئذ فلم أجب بشيء، فلما كان غداة المزدلفة قلت: يا رب إنك قادر أن تعوض هذا المظلوم من ظلامته وتغفر لهذا الظالم، فأجابني أن قد غفرت»، قال: فضحك رسول الله ﷺ، قال: فقلنا: يا رسول الله رأيناك تضحك في يوم لم تكن تضحك فيه؟ قال: «ضحكت من عدو الله إبليس لما سمع بما سمع إذا هو يدعو بالويل والثبور ويضع التراب على رأسه». وأثر ابن عمر رضي الله عنهما قال: خطبنا رسول الله ﷺ عشية عرفة، فقال: «أيها الناس، إن الله تطول عليكم في مقامكم هذا فقبل من محسنكم، وأعطى محسنكم ما سأل، ووهب مسيئكم لمحسنكم إلا التبعات فيما بينكم، أفيضوا على اسم الله». فلما كان غداة جمع قال: «أيها الناس إن الله قد تطول عليكم في مقامكم هذا، فقبل من محسنكم، ووهب مسيئكم لمحسنكم، والتبعات بينكم عوضها من عنده، أفيضوا على اسم الله» فقال أصحابه: يا رسول الله أفضت بنا بالأمس كثيراً حزينا، وأفضت بنا اليوم فرحاً مسروراً! قال رسول الله ﷺ: «إني سألت ربي بالأمس شيئاً لم يجد لي به، سألته التبعات فأبى عليّ، فلما كان اليوم أتاني جبريل، قال: إن ربك يقرئك السلام ويقول: التبعات ضمنت، عوضها من عندي».

قال الطبري رحمته الله: فقد بين هذان الخبران أن غفران الله التبعات التي بين خلقه فيما بينهم إنما هو غداة جمع^(٢).

(١) تفسير الطبري (٢/٢٨٧)؛ أحكام القرآن للجصاص (١/١٩٠)؛ تفسير القرطبي (٤٢١/٢).

(٢) تفسير الطبري (٢/٢٩٤ - ٢٩٥). وأثر ابن مرداس ذكره الترمذي الحكيم بسنده في =



٥ - منى: وسميت بذلك لكثرة ما يمى (أي يراق) فيها من الدماء، وقيل: لِمَنْ الله تعالى فيها على نبيه وخليفه إبراهيم عليه السلام بفداء ابنه، وقيل غير ذلك. ومنى شعب طويل؛ يحدها شرقاً وادي محسر، وغرباً العقبة، ومن الشمال والجنوب ما أقبل عليها من الجبال المحيطة بها، دون ما أدبر^(١). وقد قال الله تعالى في فضل أيام منى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَقْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى﴾ [البقرة: ٢٠٣]، والأيام المعدودات هي أيام منى إجماعاً وتسمى أيام التشريق أيضاً^(٢).



- = نواذر الأصول. انظر: تفسير القرطبي (٤٢٠/٢) حيث أورده وأورد غيره من الآثار، وقال: إن أهل العلم ما زالوا يسامحون أنفسهم في روايات الرغائب والفضائل عن كل أحد وإنما كانوا يتشددون في أحاديث الأحكام.
- (١) بحوث عن مشاعر الحرم ص ١١١ - ١٢١.
- (٢) أحكام القرآن للجصاص (٣٩٣/١).

المطلب الثاني

فضائل تخص الكعبة ومسجدها الحرام

وفيه خمسة فروع:

الفرع الأول: الكعبة أول بيت وضع لعبادة الله.

الفرع الثاني: الكعبة قبلة المسلمين، وحولها طوافهم.

الفرع الثالث: يشرع الطواف بالكعبة وصلاة ركعتيها في جميع الأوقات.

الفرع الرابع: تشد الرحال إلى مسجد الكعبة.

الفرع الخامس: الصلاة في مسجد الكعبة بـ ١٠٠,٠٠٠ صلاة.



الفرع الأول:

الكعبة أول بيت وضع لعبادة الله

صرح القرآن الكريم بأن الكعبة المعظمة أول بيت وضع على وجه الأرض لعامة الناس؛ لعبادتهم ونسكهم، يطوفون به ويصلون إليه، ويعتكفون عنده^(١)، فقال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦]، وهو مبارك وهدى للعالمين، مبارك من كل وجه من وجوه الدنيا والآخرة، من حيث ثواب الأعمال ومضاعفته، والطواف ومغفرته للذنوب، وعزوف النفس عن الدنيا عند رؤيته^(٢)، كما أنه هدى من حيث دلالة على الله سبحانه، وذلك لما أظهر فيه من الآيات البينات التي لا يقدر عليها غيره سبحانه كمقام إبراهيم وأثر قدميه في الصخرة الصماء، وأمن الوحوش فيه وغير ذلك^(٣).

وهل هو أول بيت وضع للعبادة أم أول بيت على الإطلاق ولم يوضع قبله بيت على الأرض؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين^(٤):

الأول: أنه أول بيت وضع على وجه الأرض لعبادة الله سبحانه، وإليه ذهب

(١) تفسير ابن كثير (٣٨٤/١).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (٣٧١/١).

(٣) أحكام القرآن للجصاص (٣٠٣/٢).

(٤) تفسير الطبري (٧/٤)؛ أحكام القرآن للجصاص (٣٠٣/٢).

علي عليه السلام والحسن البصري. قال علي عليه السلام حين سئل: هل أول بيت وضع للناس للذي ببكة هو أول بيت كان في الأرض؟ قال: لا. قال: فأين كان قوم نوح؟! وأين كان قوم هود؟! قال: ولكنه أول بيت وضع للناس مباركاً وهدى ^(١).

الثاني: أنه أول بيت وضع على الأرض مطلقاً. وإليه ذهب عبدالله بن عمرو بن العاص ومجاهد وقتادة والسدي وغيرهم.

واختلف أهل العلم في تحديد من بناه أولاً على قولين:

الأول: أنه إبراهيم عليه السلام. وقد رجحه ابن العربي وابن كثير واستدلوا: بحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله! أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «المسجد الحرام» قال: قلت: ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى» قلت: كم كان بينهما؟ قال: «أربعون سنة» ^(٢).

قالوا: ولأن الآثار الواردة في أن آدم أول من بناه موقوفة، ولا يصح رفعها، بل لا يستبعد أن تكون مروية عن أهل الكتاب ^(٣).

الثاني: أنه كان مبنياً قبل إبراهيم عليه السلام وإنما جددّه إبراهيم عليه السلام. وقد رجحه كثير من أهل العلم كابن الجوزي والقرطبي وابن حجر والزرقاني والشوكاني كما سيأتي. واستدلوا بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَفْعُ إِبرَاهِيمُ أَلْفَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧] قال ابن كثير: (في هذا السياق ما يدل على أن قواعد البيت كانت

(١) تفسير الطبري (٧/٤). قال في فتح الباري (٤٠٨/٦): إسناده صحيح.

(٢) صحيح البخاري (١٢٣١/٣) رقم ٣١٨٦.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٣٧١/١)؛ تفسير ابن كثير (٣٨٤/١؛ ٢١٦/٢).



مبنية قبل إبراهيم، وإنما هُدي إبراهيم إليها وبؤى لها، وهو قول ابن عباس^(١).

٢ - قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

وجه الدلالة: أن قوله تعالى: ﴿عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] يدل على أن البيت كان موجوداً من قبل، وأن إبراهيم قصد إليه ليضعهم بجواره، وقد روي أنه كان موجوداً قبل الطوفان^(٢).

٣ - يؤيد ذلك ظاهر حديث ابن عباس رضي الله عنه: «أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل أم إسماعيل، اتخذت منطقاً لتعفي أثرها على سارة.. ثم جاء بها إبراهيم وبابنها إسماعيل وهي ترضعه حتى وضعها عند البيت... فانطلق إبراهيم حتى إذا كان عند الثنية حيث لا يرونه استقبل بوجهه البيت ثم دعا»^(٣).

٤ - أورد عبدالرزاق الصنعاني وابن عبدالبر وابن حجر العديد من الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في أن البيت كان موجوداً قبل إبراهيم، وأنه ليس أول من بناه^(٤). وقد نقل ابن حجر عن الخطابي وابن الجوزي والقرطبي قولهم: ليس إبراهيم أول من بنى الكعبة، ولا سليمان أول من بنى بيت المقدس، بل ذلك منهما كان تجديداً لما أسسه غيرهما، ثم قال ابن حجر: (وقد وجدت ما يشهد له ويؤيد قول من قال أن آدم هو الذي أسس كلاً من المسجدين، فذكر ابن

(١) تفسير ابن كثير (١/١٨٠).

(٢) تفسير القرطبي (٩/٣٧١).

(٣) صحيح البخاري (٣/١٢٢٧) رقم ٣١٨٤.

(٤) مصنف عبدالرزاق (٥/٩١ - ٩٤) رقم ٩١٩٠ - ٩١٩٤؛ التمهيد لابن عبدالبر (١٠/٢٩ - ٣٤)؛ فتح الباري (٦/٤٠٦، ٤٠٢، ٤٠٨).

هشام في كتاب التيجان أن آدم لما بنى الكعبة، أمره الله بالسير إلى بيت المقدس وأن يبنيه، فبناه ونسك فيه، وبناء آدم للبيت مشهور^(١) وهو الذي رجحه الزرقاني أيضاً - بعد أن أورد الآثار المختلفة في المسألة - فقد أنكر على ابن كثير جزمه بأن أول من بناه إبراهيم بحجة أنه لم يثبت عن معصوم أنه كان مبنياً قبله! وقال: ولم يثبت عن معصوم أن إبراهيم أول من بناه، كما أن مثل هذه الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، مما لا يقال بالرأي فيكون لها حكم الرفع، ثم إنها وإن كانت ضعيفة غالباً؛ إلا أنها تقوي بعضها بعضاً، وتصلح للاستدلال بها^(٢). وقد ذهب إليه الشوكاني أيضاً في جمعه بين الآثار المختلفة^(٣).

وعليه؛ فلعل الراجح أن إبراهيم عليه السلام قد جدّد بناء البيت فأضيف إليه، إذ لا يعقل أن لا يكون لله بيت يُعبد فيه زمن آدم ونوح وغيرهما من الأنبياء ممن كانوا قبل إبراهيم عليه السلام، والله أعلم.



(١) فتح الباري (٤٠٨/٦ - ٤٠٩) رقم ٣١٨٦.

(٢) شرح الزرقاني (٣٩٧/٢).

(٣) فتح القدير للشوكاني (٣٦٢/١).



الفرع الثاني:

الكعبة قبله المسلمين، وحولها طوافهم

قال تعالى: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، فأمر الله نبيه ﷺ وأمته بالتوجه إلى الكعبة المشرفة حيثما كانوا، بعد أن كانوا قد أمروا بالتوجه إلى بيت المقدس^(١).

قال الشافعي رحمه الله في بيان ذلك: (أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ فرض القبلة بمكة، فكان يصلي في ناحية يستقبل منها البيت الحرام وبيت المقدس، فلما هاجر إلى المدينة استقبل بيت المقدس مولياً عن البيت الحرام ستة عشر شهراً، وهو يحب لو قضى الله إليه باستقبال البيت الحرام؛ لأن فيه مقام أبيه إبراهيم وإسماعيل، وهو المثابة للناس والأمن، وإليه الحج، وهو المأمور به أن يطهر للطائفين والعاكفين والركع السجود، مع كراهية رسول الله ﷺ لما وافق اليهود، فقال لجبريل عليه السلام: «لوددت أن ربي صرفني عن قبلة اليهود إلى غيرها»، فأنزل الله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] يعني والله أعلم: فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه، فقال جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: يا محمد أنا عبد مأمور مثلك لا أملك شيئاً، فسل الله، فسأل النبي ﷺ ربه أن يوجهه إلى البيت

(١) صحيح البخاري (١٥٥/١) رقم ٣٩٠؛ (١٦٣٤/٤) رقم ٤٢٢٣؛ صحيح مسلم (٣٧٤/١ - ٣٧٥) رقم ٥٢٦، ٥٢٥.

الحرام، وصعد جبريل عليه السلام إلى السماء فجعل النبي ﷺ يديم طرفه إلى السماء رجاء أن يأتيه جبريل عليه السلام بما سأل، فأنزل الله ﻋﻠﻴﻚ: ﴿قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] ^(١).

يضاف إلى ذلك أن ركناً من أركان الحج والعمرة قد ربط بالكعبة المعظمة فقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّ عَنْ مَفَاقِهِمْ وَلَيُؤْفِقُنَّ نَذْرَهُمْ وَلَيَطُوفُنَّ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]، بل يقول القرافي: إنه أفضل أركان الحج؛ لأنه مشتمل على الصلاة، وشبيه بها، والصلاة أفضل من الحج، فيكون الطواف أفضل الأركان ^(٢). كما بيّن الله سبحانه أن الطواف من الغايات التي من أجلها أمر الله ببناء هذا البيت، فقال تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهْرًا يَبْقَىٰ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكْبِتِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فقدّم ذكر الطواف على الاعتكاف والصلاة، والحكمة من ذلك - والله أعلم - أن الطواف عبادة لا تشرع إلا في ذاك المكان، خلافاً للصلاة والاعتكاف حيث يمكن أدائهما في غيره، وجاء عن النبي ﷺ في بيان فضل الطواف: «من طاف بهذا البيت أسبوعاً فأحصاه كان كعتق رقبة»، وقال: «لا يضع قدماً ولا يرفع أخرى إلا حطّ الله عنه خطيئة، وكتب له بها حسنة» ^(٣) بل إن مجرد النظر إلى الكعبة عبادة، ومن ثمّ قال العلماء: يستحب لمن جلس في المسجد الحرام أن يكون نظره إلى الكعبة المعظمة، لأن النظر إليها إيماناً واحتساباً عبادة ^(٤)، وهو مروي عن عطاء ومجاهد وطاوس فقد ورد عنهم

(١) أحكام القرآن للشافعي (١/٦٤ - ٦٦)؛ وانظر أيضاً: أحكام القرآن للجصاص (١/١١١، ١٠٤ - ١١٢)؛ الاستذكار (١/١٩ - ٢٠)؛ عون المعبود (٢/١٣٨).

(٢) مواهب الجليل (٢/٥٣٨).

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٢/٤٠٨) رقم ٣٩٣٠، ٣٩٥١؛ سنن الترمذي (٣/٢٩٢) رقم ٩٥٩. وقال: حديث حسن؛ الحاكم في المستدرک (١/٦٦٤) رقم ١٧٩٩ وصححه.

(٤) تفسير القرطبي (٢/١٦٠)؛ مواهب الجليل (٢/٥٣٩)؛ مغني المحتاج (١/٥١١)؛ الإنصاف (٤/٥٠)؛ مطالب أولي النهى (٢/٤٣٩).



قولهم: «النظر إلى البيت عبادة، وتكتب له بها حسنة، وتصلّي عليه الملائكة ما دام ينظر إليه»^(١) ومثل هذا لا يقال بالرأي.

يضاف إلى ذلك أن الطائف يقدم على تقبيل أو استلام الحجر الأسود، وقد ثبت في فضل الحجر وتقبيله واستلامه أحاديث كثيرة، منها: أنه من حجر الجنة، وأنه كان أشد بياضاً من الثلج فسودته خطايا بني آدم^(٢)، وقبّله الرسول ﷺ^(٣) وعَدَّ مسحه كفارة للذنوب^(٤) وقال بأنه يشهد يوم القيامة لمن استلمه^(٥).

ومما يجدر ذكره أن الذي يُرى اليوم من الحجر ليس هو كله الحجر الأسود، بل هو معجون أسود غرس الحجر الأسود في داخله، وهو بطول ذراع، وما يظهر الآن منه هو رأسه الأسود، وقد تفتت ولم يبق منه سوى ثمان ٨ قطع أكبرها بحجم التمرة^(٦).



(١) مصنف عبدالرزاق (١٣٥/٥) رقم ٩١٧٣؛ المصنف لابن أبي شيبة (٣٤٣/٣) رقم ١٤٧٦٠ - ١٤٧٦٣.

(٢) سنن الترمذي (٢٢٦/٣) رقم ٨٧٧. وقال: حديث حسن صحيح. وانظر أيضاً: مجمع الزوائد (٢٤٢/٣).

(٣) رواه عمر بن الخطاب. انظر: صحيح البخاري (٥٧٩/٢) رقم ١٥٢٠؛ صحيح مسلم (٩٢٥/٢) رقم ١٢٧٠.

(٤) سنن الترمذي (٢٩٢/٣) رقم ٩٥٩ وقال: حديث حسن؛ والحاكم في المستدرک (٦٦٤/١) رقم ١٧٩٩ وصححه.

(٥) سنن الترمذي (٢٩٤/٣) رقم ٩٦١. وقال: حديث حسن.

(٦) انظر: فضل الحجر الأسود ومقام إبراهيم، د. سائد بكداش ص ٣٧ - ٣٩.

الفرع الثالث:

يشرع الطواف بالكعبة وصلاة ركعتيها في جميع الأوقات

يتفق العلماء على أن الشرع قد نهى - ما بين تحريم وكراهة - عن إيقاع الصلاة النافلة في خمسة أوقات، هي: بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح، وعند الاستواء حتى تزول - وخالف فيه مالك فلا يكره عنده - وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، وكذلك عند اصفرار الشمس حتى تغرب^(١) لحديث عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ «نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب»^(٢). وحديث عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه: «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلّي فيهن، أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب»^(٣).

واختلفوا في أداء الطواف وركعتيه في هذه الأوقات في حرم مكة على

ثلاثة أقوال:

- (١) انظر: بداية المجتهد (٧٣/١)؛ إعلام الساجد ص ١٠٥.
- (٢) صحيح البخاري (٢١١/١) رقم ٥٥٦؛ صحيح مسلم (٥٦٦/١) رقم ٨٢٦.
- (٣) صحيح مسلم (٥٦٨/١) رقم ٨٣١.



الأول: الجواز في جميع الأوقات: وإليه ذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) وأبو ثور وإسحاق وداود الظاهري وابن المنذر وقالوا: إنه مذهب جمهور الصحابة ومن بعدهم (كابن عمر وابن عباس وابن الزبير وجابر وأبي الدرداء والحسن والحسين وعطاء وطاوس وعروة بن الزبير)^(٣).

□ واستدلوا بها يلي:

١ - حديث جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلّى أي ساعة شاء من ليل أو نهار»^(٤).

وجه الدلالة من الحديث غير خافٍ على أحد، إذ هو نص^(٥) في توجيه الأمر لبني عبد مناف بأن لا يمنعوا أحداً من قاصدي هذا البيت المعظم من الطواف والصلاة في أي وقت شاؤوا من ليل أو نهار، ويدل من باب إشارة النص (أو دلالة الالتزام)^(٦) على إباحة الطواف

(١) المجموع (١٥٨/٤).

(٢) المغني (٤٢٥/١).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٨٠/٣) رقم ١٣٢٤٤ - ١٣٢٥٤؛ مصنف عبدالرزاق (٦٣ - ٦٢/٥) رقم ٩٠٠٥ - ٩٠١١، ٩٠٠٧.

(٤) صحيح ابن حبان (٤٢١/٤) رقم ١٥٥٣؛ سنن الترمذي (٢٢٠/٣) رقم ٨٦٨؛ السنن الكبرى للبيهقي (٤٦١/٢) رقم ٤٢٠٥، ٤٢٠٦. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وفي الباب عن جابر وابن عمر. انظر: مجمع الزوائد (٢٤٥/٣).

(٥) النص: ما كان من الوضوح والجلاء بحيث لا يتطرق إليه احتمال التأويل. انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع (١٦٠/١)؛ مباحث الكتاب والسنة للدكتور البوطي ص ٩٥.

(٦) يختلف الأصوليون في تسمية هذه الدلالة، فبعضهم يسميها إشارة النص، وبعضهم دلالة الالتزام. وإشارة النص هي: أن يدل اللفظ على معنى لم يسق له اللفظ أصالة، ولكنه دل عليه تبعاً. وأما دلالة الالتزام فهي: أن يدل اللفظ على ذيول من المعنى ضرورة لفهم المعنى الأصلي للفظ. انظر: تشنيف المسامع (١٦٥/١)؛ مباحث الكتاب والسنة ص ٨٨، ٧٨.

والصلاة في جميع الأوقات، إذ لا يعقل أن يأمرهم النبي ﷺ بأن لا يحولوا بين الناس وبين شيء قد سبق أن نهى عنه، وعليه: فإن عموم أحاديث النهي عن الصلاة في الأوقات الخمسة يخصص بغير الطواف وركعتيه، وخصوصاً أن عمومها قد خصص أيضاً بالفوائت، حيث ثبت أنه ﷺ قد صلى سنة الظهر بعد العصر بسبب انشغاله عن أدائها في وقتها^(١)، وأما حديث جبير هذا فلم يخصص فكان أولى^(٢).

٢ - روى أبو الزبير عن عبدالله بن باباه قال: رأيت أبا الدرداء طاف بعد العصر وصلى ركعتين، فقيل له، فقال: إنها ليست كسائرهما من البلدان^(٣). ومثل هذا لا يقوله الصحابي برأيه، ومن ثم كان في حكم المرفوع.

الثاني: جواز الطواف بعد الصبح وبعد العصر ومنع الصلاة حتى تطلع الشمس أو تغرب، وإليه ذهب الحنفية^(٤) والمالكية^(٥)، وهو مروى عن جمع من الصحابة والتابعين^(٦).

□ استدلو بما يلي:

١ - روى عطاء قال: «طاف عمر بن الخطاب بعد الفجر، ثم ركب حتى إذا أتى ذات طوى نزل، فلما طلعت الشمس وارتفعت، صلى ركعتين ثم قال: ركعتين مكان ركعتين»^(٧).

- (١) انظر: صحيح البخاري (٢١٣/١) رقم ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥.
- (٢) المغني (٤٢٥/١).
- (٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٨٠/٣) رقم ١٣٢٥٤؛ السنن الكبرى للبيهقي (٤٦٣/٢) رقم ٤٢١٦.
- (٤) المبسوط للسرخسي (١٠٠/٢)؛ حاشية ابن عابدين (٣٧٢/١).
- (٥) الاستذكار (٢٠٨/٤ - ٢١٠)؛ التمهيد (٤٥/١٣).
- (٦) مصنف عبدالرزاق (٦٣/٥) رقم ٩٠٠٩؛ مصنف ابن أبي شيبة (١٨٢/٣) رقم ١٣٢٥٩.
- (٧) مصنف ابن أبي شيبة (١٨٢/٣) رقم ١٣٢٥٩؛ مصنف عبدالرزاق (٦٣/٥) رقم ٩٠٠٨؛ السنن الكبرى للبيهقي (٤٦٣/٢) رقم ٤٢١٧ - ٤٢١٨.



٢ - وروى ابن أبي نجيح عن أبيه قال: «صليت الصبح ثم جلسنا ننتظر بالطواف. قال: فطاف أبو سعيد الخدري ثم جلس ولم يصل»^(١).

٣ - وروي عن معاذ بن عفراء أنه طاف بعد العصر أو بعد صلاة الصبح فلم يصل. فسئل عن ذلك فقال: «نهى رسول الله ﷺ عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»^(٢).

٤ - وروي عن جابر رضي الله عنه قال: كنا نطوف فنمسح الركن الفاتحة والخاتمة، ولم نكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب. قال: وسمعت رسول الله ﷺ يقول: «تطلع الشمس بين قرني شيطان»^(٣).

٥ - وروي عن عطاء عن عائشة أنها قالت: «إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو بعد صلاة العصر فطُف، وأخّر الصلاة حتى تغيب الشمس وحتى تطلع، فصلّ لكل أسبوع ركعتين»^(٤).

٦ - أضاف الحنفية: أن ركعتي الطواف تجب بسبب من جهة العبد فهي كالمنذورة، والمنذورة لا تؤدي بعد الفجر قبل طلوع الشمس، ولا بعد العصر قبل غروب الشمس^(٥).

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٨٢/٣) رقم ١٣٢٦٠؛ مصنف عبدالرزاق (٦٣/٥) رقم ٩٠١٠؛ السنن الكبرى للبيهقي (٤٦٤/٢) رقم ٤٢٢٠.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (١٨٢/٣) رقم ١٣٢٥٨؛ شرح معاني الآثار (٣٠٣/١)؛ السنن الكبرى للبيهقي (٤٦٤/٢) رقم ٤٢٢١.

(٣) المسند (٢٩٢/٢٣) رقم ١٥٢٣٢. وفي سننه ابن لهيعة وهو ضعيف كما قال محققه. وقال ابن حجر: إسناده حسن، فيه ابن لهيعة وقد اختلف فيه. انظر: فتح الباري (٤٨٩/٣)؛ ومثله في مجمع الزوائد (٢٤٥/٣).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٨٢/٣) رقم ١٣٢٥٧، وإسناده حسن. انظر: فتح الباري (٤٨٩/٣).

(٥) المبسوط للسرخسي (١٠١/٢).

وأما حديث جبير بن مطعم فإنه لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي لأنه أعم منها في الزمن، وأخص منها في المكان، وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر^(١). هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يمكن حمله على وجه يتحقق فيه الجمع بينه وبين أحاديث النهي ويزول التعارض، فيقال: تأويله: وليصل لكل أسبوع ركعتين في الأوقات التي لا تكره الصلاة فيها^(٢).

الثالث: منع الطواف والصلاة، وإليه ذهب سفيان الثوري والطحاوي، وينسب إلى مجاهد وسعيد بن جبير^(٣).

واستدلوا بالأحاديث العامة الواردة في النهي عن الصلاة في الأوقات الخمسة، وبما ذكرناه آنفاً عن عمر وأبي سعيد الخدري ومعاذ بن عفراء. وقالوا: ينبغي أن تصلّي الركعتان بعد الطواف مباشرة وبلا فصل إلا عن عذر، فإذا لم تكن الصلاة جائزة لم يكن الطواف جائزاً أيضاً، لأن الطواف لا يتم إلا بالركعتين، والسنة أن لا يفرق بينهما^(٤).

وأما حديث جبير بن مطعم فقد أجاب عنه الطحاوي بأنه (محمول على أن لا يمنعوا أحداً من الطواف والصلاة على سبيل ما ينبغي أن يكون، فأما على ما سوى ذلك فلا، ألا ترى أنه لو طاف بالبيت رجل عريان، أو على غير وضوء، أو جنب، كان عليهم أن يمنعوه من ذلك، لأنه طاف على غير ما ينبغي أن يكون الطواف عليه، وليس ذلك بداخل فيما أمرهم رسول الله ﷺ أن لا يمنعوا منه من الطواف، فكذلك قوله لا تمنعوا أحداً يصلّي أي في الأوقات التي قد أبيحت الصلاة فيها، فأما ما سوى ذلك فلا، وقد نهى رسول الله ﷺ نهياً عاماً عن الصلاة في تلك

(١) نيل الأوطار (١١٦/٣).

(٢) المبسوط للسرخسي (١٠٠/٢ - ١٠١).

(٣) انظر: شرح معاني الآثار (١٨٦/٢ - ١٨٨)؛ الاستذكار (٢٠٨/٤ - ٢٠٩).

(٤) الاستذكار (٢٠٨/٤ - ٢٠٩).



الأوقات، وتواترت بذلك الآثار. فهذا هو النظر عندنا في هذا الباب وإليه نذهب^(١).

وربما استدلل بعضهم بالآثر الذي يرويه مالك عن أبي الزبير المكي أنه قال: قد رأيت البيت يخلو بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ما يطوف به أحد. لكن قال ابن عبد البر بعد أن أورده: هذا خبر منكر^(٢). ثم إن الآثار الكثيرة عن الصحابة والتابعين تردّه، وكذلك استمرار عمل الأمة على خلافه حيث لا ينقطع الطواف في أي وقت من ليل أو نهار، باستثناء أوقات محدودة كإقامة صلاة الجماعة، أو الجمعة وخطبتها، أو العيد.

والراجع والله أعلم: القول الأول، الذي ذهب إليه جمهور الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم، وهو القول بجواز الطواف وركعتيه في جميع الأوقات من غير كراهة بصفتها خصوصية لمكة شرفها الله، وذلك لأن الحديث فيه صحيح صريح، وأحاديث النهي عامة، خصصت بقضاء الفوائت، وصلاة الجنازة، وتحية المسجد، فتخصص أيضاً بركعتي الطواف التي شرعت لسبب وهو الطواف، ثم إن الحكمة التي من أجلها استثنيت مكة واضحة معقولة وهي أن الناس يقصدونها حجاجاً ومعتمرين ومعتكفين... ويسنُّ لداخل الحرم أن يبدأ بالطواف، فإذا طاف سنَّ له أن يعقبه بركعتيه من غير فصل، وقد صحَّ الحديث باستثنائه من سائر أوقات النهي، فيجب المصير إليه.

قال ابن عبد البر: (لا ينبغي لأحد أن يطوف ولا يركع عند طلوع الشمس ولا عند غروبها لأن الآثار متفقة في ذلك صحاح لا تحتمل تأويلاً، وأما الآثار في الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فقد عارضتها مثلاً.^(٣)).

(١) شرح معاني الآثار (١٨٦/٢ - ١٨٨).

(٢) الاستذكار (٢٠٨/٤) رقم ٢٨٧.

(٣) الاستذكار (٢٠٨/٤ - ٢١٠)؛ التمهيد (٤٥/١٣).

وذكر ابن تيمية وجوهاً عديدة لترجيح هذا القول، فقال: (الأول: في حديث جبير بن مطعم عموم مقصود في الوقت، فكيف يقال: إنه لم يدخل في ذلك أوقات النهي الخمسة؟! الثاني: إن هذا العموم لم يخص منه صورة لا بنص ولا إجماع، وحديث النهي مخصوص بالنص والإجماع، والعموم المحفوظ راجح على العموم المخصوص. الثالث: أن الناس ما زالوا يطوفون بالبيت ويصلون عنده من حين بناء إبراهيم الخليل عليه السلام، وكان النبي ﷺ وأصحابه قبل الهجرة يطوفون به، ويصلون عنده، وكذلك لما فتحت مكة كثر طواف المسلمين به وصلاتهم عنده، ولو كانت ركعتا الطواف منهيّاً عنها في الأوقات الخمسة لنهى النبي ﷺ عن ذلك نهياً عاماً لحاجة المسلمين إليه، ولثقل إلينا، ولم ينقل شيء من ذلك، مع أن الطواف طرفي النهار أكثر وأسهل...) (١).

وهل هذا الاستثناء خاص بالطواف دركعتيه أم عام في النوافل جميعها؟
اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: أنه خاص بالطواف وصلاته، وإليه ذهب الجمهور.

واستدلوا على ذلك بالأدلة العامة الواردة في النهي عن الصلاة في هذه الأوقات، وهي بعمومها تشمل مكة وغيرها، ولم يأت ما يخصها، باستثناء ما ورد في الطواف وصلاته فيبقى ما سواهما على الحكم الأصلي وهو النهي (٢).

الثاني: أنه عام في النوافل جميعها، وإليه ذهب الشافعية. قال النووي: (قال أصحابنا: لا تكره الصلاة بمكة في هذه الأوقات، سواء في ذلك صلاة الطواف وغيرها، هذا هو الصحيح المشهور عندهم، وفيه وجه

(١) مجموع الفتاوى (١٨٤/٢٣ - ١٨٨).

(٢) حاشية ابن عابدين (٣٧٢/١)؛ شرح الزرقاني على الموطأ (٦٦/٢ - ٦٧)؛ المغني (٤٣٢/١).



أنه إنما تباح صلاة الطواف... والمذهب الأول... والمراد بمكة البلدة وجميع الحرم الذي حوالها، وفي وجه إنما تباح في نفس البلدة دون باقي الحرم، وفي وجه ثالث إنما تباح في نفس المسجد الذي حول الكعبة لا فيما سواه من بيوت مكة وسائر الحرم، والصحيح الأول..^(١)

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١ - حديث جبير بن مطعم السابق، وخصوصاً أن بعض رواياته جاءت بألفاظ تفيد استثناء مكة من النهي في جميع الصلوات، منها رواية: «لا تمنعوا أحداً يطوف بهذا البيت، ويصلي أي ساعة شاء من ليل أو نهار»^(٢)، ورواية: «لا تمنعوا أحداً صلى»، وفي لفظ آخر: «يصلي» من غير ذكر للطواف^(٣).

٢ - عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبدالمطلب أو يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً يطوف بالبيت ويصلي، فإنه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس؛ إلا بمكة عند هذا البيت يطوفون ويصلون»^(٤).

٣ - حديث أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: «لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس، إلا بمكة إلا بمكة»^(٥).

(١) المجموع (١٥٨/٤).

(٢) سنن أبي داود (١٨٠/٢) رقم ١٨٩٤.

(٣) انظر: هذه الروايات في سنن الدارقطني (٤٢٤/١).

(٤) سنن الدارقطني (٤٢٥/١). قال في الدراية (١٠٩/١): هذا لو صح لكان صريحاً في المسألة إلا أن في سنده رجاء وهو ضعيف، وقد خولف عن مجاهد.

(٥) سنن الدارقطني (٤٢٤/١ - ٤٢٥)؛ السنن الكبرى للبيهقي (٤٦١/٢) رقم ٤٢٠٧ - ٤٢٠٨. وقال: «في سنده حميد الأعرج وليس بالقوي. ومجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذر». وكذا ضعفه النووي في المجموع (١٥٨/٤).

٤ - ولأن النبي ﷺ قال: «الطواف بالبيت صلاة»^(١) فإذا جاز الطواف وهو - مذهب جماهير أهل العلم - جازت الصلاة.

٥ - قالوا: ولزيادة فضلها استثنائها الشرع، لثلا يحرم المقيم بها من استكثار الصلاة فيها^(٢).

والراجع والله أعلم القول الأول لأن الأحاديث الصحيحة الواردة في هذا الباب قد وردت باستثناء الطواف وصلاته خاصة، فيبقى ما سواهما على المنع، وأما أدلة المخالفين فيمكن مناقشتها بما يلي:

أما بخصوص الألفاظ المختلفة للروايات فإنما هي من تصرف الرواة، واللفظ الصحيح والمشهور والمعتمد للحديث عند العلماء هو اللفظ الذي يقرن بين الطواف والصلاة في البيت المعظم خاصة. يؤكد ذلك أن الخطاب متجه إلى بني عبد مناف بأن لا يمنعوا أحداً في أي وقت شاء من الطواف والصلاة في هذا البيت، وأما الذي يصلي في بيته في مكة، أو في الفندق وما شابهه فليس الحديث بشامل لهم، إذ ليس لبني عبد مناف سلطة على دورهم فكيف يتجه الأمر إليهم بأن لا يمنعوهم من الصلاة فيها، ثم إن في استثناء المسجد معنى معقولاً وهو أنه مطروق دائماً، ليلاً ونهاراً، ويطوف الناس بالبيت المعظم، فيوجد السبب الذي يستدعي القيام بالصلاة. وأما القابع في داره، أو المعتكف في المسجد من غير طواف، فإنه لا سبب يدعوه للصلاة في أوقات النهي، لما في ذلك من التشبه بالكفار وعبداء الشمس.

وأما حديثاً أبي ذر وابن عباس رضي الله عنهما، فلو صحَّ لوجب المصير

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٣٧/٣) رقم ١٢٨٠٨، ١٢٨١١؛ السنن الكبرى للبيهقي (٨٥/٥ - ٨٨) رقم ٩٠٧٤ - ٩٠٩٠. وقد روي عن ابن عمر وابن عباس، مرفوعاً وموقوفاً، ووقفه أصح. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٢٢٠/٨)؛ المجموع (١٥٨/٤).

(٢) المجموع (١٥٧/٤ - ١٥٨)؛ إعلام الساجد ص ١٠٥؛ إغاثة الطالبين (١٢٣/١).



إليهما، ولكنهما ضعيفان كما بيئنا لدى تخريجنا للحديثين، ولا تقوم الحجة بهما. وأما ما روي من أن الطواف صلاة، فالصحيح أنه موقوف من قول ابن عباس وابن عمر كما بيناه لدى تخريجنا له، ولكن على التسليم برفعه فإنه لا يعني أنه صلاة حقيقة، بل على سبيل المجاز. يقول ابن القيم فيه: (الصواب أنه موقوف، وعلى تقدير رفعه فالمراد شبيهه بالصلاة، كما شبه انتظار الصلاة بالصلاة، وكما قال أبو الدرداء: ما دمت تذكر الله فأنت في صلاة وإن كنت في السوق، ومنه قوله ﷺ: «إن أحدكم في صلاة ما دام يعتمد إلى الصلاة»^(١) فالطواف وإن سمي صلاة، فهو صلاة بالاسم العام، ليس بصلاة خاصة^(٢)).

وأما قولهم: لزيادة الفضل في مكة، فيجواب: نعم لكن الصلاة ليست العبادة الوحيدة التي يمكن من خلالها الوصول إلى تلك الزيادة من الأجر، فهناك قراءة القرآن والأذكار والدعاء ومجالس العلم وأبواب للخير لا يحصيها إلا الله سبحانه وتعالى، باستثناء الصلاة فقد نهينا في هذه الأوقات عنها كما نهينا عن الصوم في العيدين وأيام التشريق. قال البيهقي في ترجيح رأي الجمهور: إن كان المراد بالصلاة المذكورة مع الطواف ركعتا الطواف، كان المعنى من جوازها أنها صلاة لها سبب، فرجع إلى الباب الأول في التخصيص، وإن كان المراد بها سائر النوافل عاد التخصيص إلى المكان، والأول أشبههما بالآثار، وقد روي في تقوية الوجه الثاني خبر منقطع، في ثبوته نظر، والله أعلم^(٣).

ويقول ابن تيمية: (إن ما نهى عنه لسد الذريعة، يباح للمصلحة الراجحة - كركعتي الطواف - وأما باقي التطوعات فلا مصلحة راجحة في استثنائها، وليس الناس محتاجين إليها في أوقات النهي لسعة الأوقات التي

(١) صحيح مسلم (٤٢١/١) رقم ٦٠٢.

(٢) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٦٦/١).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٤٦١/٢).

تباح فيها الصلاة، بل في النهي عنها بعض الأوقات مصالح أخرى، من إجمام النفوس بعض الأوقات من ثقل العبادة، كما يجم بالنوم وغيره، ولهذا قال معاذ: إني لأحتسب نومتي كما أحتسب قومتي، ومن تشويقها وتحبيب الصلاة إليها، إذا منعت منها وقتاً فإنه يكون أنشط وأرغب فيها، فإن العبادة إذا خُصّت ببعض الأوقات، نشطت النفوس لها أعظم مما تنشط للشيء الدائم، ومنها أن الشيء الدائم تسأم منه وتمل، فإذا نهى عنه بعض الأوقات زال ذلك الملل، إلى أنواع أخرى من المصالح في النهي عن التطوع المطلق، ففي النهي دفع لمفاسد، وجلب لمصالح، من غير تفويت مصلحة^(١).



(١) مجموع الفتاوى (١٨٤/٢٣ - ١٨٨).



الفرع الرابع:

تشد الرحال إلى مسجد الكعبة

ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تُشدُّ الرِّحالُ إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى»^(١). وفي هذا بيان لعظيم فضيلة هذه المساجد الثلاثة ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولفضل الصلاة فيها. ثم قُدِّم المسجد الحرام عليهما لما فيه من المزايا والفضائل التي لا تتوافر فيهما، ففيه كعبة المسلمين وقيلتهم، وفيه الطواف وهو ركن حجهم الذي لا يتأتى إلَّا فيه، ومن ثمَّ كان أولى بشدِّ الرحل إليه منهما، بل حتى لو نذر المسلم الاعتكاف أو الصلاة فيهما قام المسجد الحرام مقامهما، ولم يجب عليه قصدهما عند جمهور العلماء - خلافاً للمشهور من مذهب مالك في تفضيله المدينة - لأنه يكون قد أتى بالواجب وزيادة، وأما هما فلا يقومان مقامه، ولا يغنيان عنه، لأنهما أدنى منه فضلاً ومكانة، والأدنى لا يقوم مقام الأعلى^(٢).

(١) صحيح البخاري (٣٩٨/١، ٤٠٠) رقم ١١٣٢، ١١٣٩؛ صحيح مسلم (١٠١٤/٢، ١٣٩٧).

(٢) انظر: شرح معاني الآثار (١٢٥/٣)؛ شرح فتح القدير (١٨٢/٣)؛ بداية المجتهد (٣١٢/١)؛ كفاية الطالب (٤٤/٢ - ٤٦)؛ مغني المحتاج (٣٦٧/١ - ٣٦٨، ٤٥١)؛ المغني (٨٣/٣)؛ كشف القناع (٣٥٢/٢ - ٣٥٣)؛ النووي على صحيح مسلم (١٠٦/٩، ١٦٧)؛ فتح الباري (٦٤/٣ - ٦٥).

وقد ورد أن عمر رضي الله عنه نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام في الجاهلية، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: «أوفِ بنذرك» ^(١). كما ورد أن رجلاً آخر من الصحابة - وهو الشريد بن سويد كما في بعض الروايات - قام يوم الفتح فقال: يا رسول الله! إني نذرتُ الله إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين. فقال صلى الله عليه وسلم: «صلْ هاهنا» ثم أعاد عليه، فقال: «صلْ هاهنا»، ثم أعاد عليه، فقال: «شأنك إذن» ^(٢).

كما ورد أن امرأة اشتكت شكوى فقالت: إن شفاني الله لأخرجن فلاًصليْن في بيت المقدس، فبرأت، ثم تجهزت تريد الخروج، فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسلم عليها، فأخبرتها ذلك، فقالت: اجلسي فكلي ما صنعت، وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، فإني سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة» ^(٣).



- (١) صحيح البخاري (٧١٨/٢) رقم ١٩٣٧، ١٩٣٨؛ صحيح مسلم (١٢٧٧/٣) رقم ١٦٥٦.
 (٢) سنن أبي داود (٢٣٦/٣) رقم ٣٣٠٥، ٣٣٠٦؛ مصنف عبد الرزاق (٤٥٥/٨ - ٤٥٦) رقم ١٥٨٩٠ - ١٥٨٩١؛ المستدرک (٣٣٨/٤) رقم ٧٨٣٩، وقال: صحيح على شرط مسلم، وقال في مجمع الزوائد (١٩٢/٤): «رواه الطبراني في الكبير مرسلًا ورجاله ثقات». وقال في نيل الأوطار (١٥٣/٩): «أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وصححه، وصححه أيضاً ابن دقيق العيد في الاقتراح».
 (٣) صحيح مسلم (١٠١٤/٢) رقم ١٣٩٦.

الفرع الخامس:

الصلاة في مسجدتها ب ١٠٠,٠٠٠ صلاة

روى جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة في مسجدتي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه»^(١). وعن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدتي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة في مسجدتي»^(٢).

قال ابن عبدالبر: (وهو ما ذهب إليه عامة أهل الأثر والفقه، وهو مروى عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي الدرداء وابن عمر وجابر وعبدالله بن الزبير، كلهم يفضلون مكة ومسجدها، ولا مخالف لهم من الصحابة، وهم أولى بالتقليد ممن بعدهم - يقصد بعض أصحاب مالك ممن ذهب إلى تفضيل المدينة ومسجدها وهو مشهور مذهب مالك - ولم يرو عن النبي ﷺ من وجه قوي ولا ضعيف ما يعارض هذه الأحاديث، ولا عن أحد من أصحابه رضي الله عنه، وهي أحاديث ثابتة)^(٣).

(١) سنن ابن ماجه (٤٥١/١) رقم ١٤٠٦.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٢٤٦/٥) رقم ١٠٠٥٨. وانظر التمهيد في تخريج أحاديث فضل الصلاة في المسجد الحرام (١٨/٦ - ٣٤)؛ فتح الباري (٦٧/٣ - ٦٨)؛ مجمع الزوائد (٤/٤ - ٦)؛ إعلام الساجد ص ١١٥ - ١١٩. وقد اتفق الحفاظ على أنها أحاديث ثابتة لا مطعن فيها لأحد.

(٣) التمهيد لابن عبدالبر (١٨/٦ - ٣٤). وانظر: مجمع الزوائد (٤/٤ - ٦).

وقد نُقِلَ عن بعض أهل العلم أنه قال: حسبت ذلك فبلغت صلاة واحدة في المسجد الحرام عمر خمس وخمسين (٥٥) سنة وستة (٦) أشهر وعشرين (٢٠) ليلة، وصلاة يوم وليلة في المسجد الحرام وهي خمس (٥) صلوات، عمر مائتي سنة وسبع وتسعين (٢٩٧) سنة وتسعة (٩) أشهر وعشر (١٠) ليال^(١).

وهل المضاعفة لأجر الصلاة تعم الحرم كله أم هي خاصة بالمسجد الحرام؟
اختلف العلماء في ذلك على قولين:

الأول: أنها تعم الحرم كله، وأنه المراد بالمسجد الحرام في الأحاديث التي أفادت مضاعفة الثواب؛ لأنه المقصود غالباً في إطلاق الآيات الواردة في كتاب الله تعالى^(٢)، وقد نقله سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أصحاب رسول الله ﷺ^(٣)، وذكره ابن عابدين في حاشيته نقلاً عن بعض علماء المذهب، ونقل عنهم قولهم: (إنه المشهور عند أصحابنا)^(٤). وإليه ذهب بعض الشافعية كالماوردي والنووي في بعض كتبه^(٥) والشريني^(٦). وهو قول ضعيف عند الحنابلة أيضاً^(٧).

الثاني: أنها تخص المسجد المتعارف عليه، والذي يعد الحمى الأخص للكعبة شرفها الله، وتقام فيه صلاة الجماعة، ولا يصح الاعتكاف

(١) إعلام الساجد للزركشي ص ١١٧؛ فتح الباري (٣/١٦٨)، وقد نقلوه عن أبي بكر النقاش.

(٢) إعلام الساجد ص ٦٠؛ الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف ص ١٦٠.

(٣) زاد المسير (٤١٩/٥).

(٤) حاشية ابن عابدين (٥٢٥/٢).

(٥) إعلام الساجد ص ١١٩ - ١٢٠؛ فتح الباري (٣/٦٧).

(٦) مغني المحتاج (٤٥١/١).

(٧) الفروع (٣٣٥/١)؛ مطالب أولي النهى (٢/٣٨٤).



والطواف إلّا فيه . وإليه ذهب معظم الشافعية والحنابلة^(١) . واستدلوا على ذلك بما روي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله إني نذرت أن أصلي في البيت ، فقال الرسول ﷺ : «صلي في الحجر فإنه من البيت»^(٢) قالوا : فلو كان المسجد وسائر بقاع الحرم كالبيت لأمرها النبي ﷺ أن تصلي في أية بقعة شاءت من الحرم ؛ إلّا أنه لم يفعل ذلك ، فدلّ على أن البيت غير المسجد ، وهما غير الحرم ، وإذا كان أحياناً يطلق هذا على ذاك ، وذاك على هذا ، فهو على سبيل المجاز ، والأصل في الكلام أن يحمل على الحقيقة ، إلّا إذا تعذرت ، أو وجدت القرينة المرجحة للمجاز ، ولا شيء من ذلك ههنا .

وأضاف الزركشي نقلاً عن المحب الطبري قوله : (فإن قيل : ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن حسنات الحرم كلها ، الحسنة بمائة ألف . قلنا : نقول بموجبه ، لكنّ الصلاة في مسجد الجماعة بمائة ألف صلاة ، وليس حسنة ، وإذا كانت الصلاة بعشر حسنات ، فإنها تصبح في المسجد الحرام بألف ألف حسنة)^(٣) .

ولعل هذا هو الراجح ، إذ لا يعقل أن يكون لبيوت وشوارع مكة من الفضل مثل ما لبيت الله ، بل للبيت خصوصية ليست لغيره ، وهو المقصود أولاً ، ومن أجله شُرِفَ الحرم ، وأصبح حرماً ، والله أعلم .

وهل هذه المضاعفة خاصة بالفرائض أم أنها تعمّ الفرائض والنوافل؟

اختلف العلماء في ذلك على قولين :

الأول : أنها تخصّ الفرائض دون النوافل ، وإليه ذهب جمهور

(١) المجموع (١٩٣/٣) ؛ إعلام الساجد ص ١٢١ - ١٢٤ ؛ حاشية البجيرمي (٩٥/٢) ؛

إعانة الطالبين (٣٥٩/٢) ؛ الفروع (٣٣٥/١) ؛ مطالب أولي النهى (٣٨٤/٢) .

(٢) الحديث بلفظ : كنت أحب أن أدخل فأصلي في البيت ، فأخذ رسول الله ﷺ بيدي وأدخلني في الحجر ، فقال : «صلي في الحجر إذا أردت دخول البيت ، فإنما هو قطعة من البيت» أبو داود (٢١٤/٢) رقم ٢٠٢٨ ؛ والترمذي (٢٢٥/٣) رقم ٨٧٦ ، وقال : حسن صحيح .

(٣) إعلام الساجد ص ١٢١ .

الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والحنابلة^(٣) لما رواه بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ اتخذ حجرة، قال: حسبت أنه قال: من حصير في رمضان، فصلّى فيها ليالي، فصلّى بصلاته ناس من أصحابه، فلما علم بهم جعل يقعد، فخرج إليهم فقال: «قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم، فصلّوا أيها الناس في بيوتكم، فإنّ أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(٤). وحملوا الأحاديث التي تفيد مضاعفة الثواب على الفرائض خاصة.

يقول ابن الهمام: (وهذا التفضيل مختص بالفرائض، وقيل في النفل أيضاً، وقد اشتهر عنه عليه الصلاة والسلام «أن أفضل صلاة الرجل في منزله إلا المكتوبة»، وهذا قاله وهو في المدينة يشافه به الحاضرين عنده في المسجد والغائبين، ثم هو ﷺ لم يؤثر عنه التنفل في المسجد، بل في بيته من التهجد وركعتي الفجر وغيرهما، ولو كان كذلك لم يصل نافلة إلا في المسجد، أو يكون ذلك هو الأكثر، وخلافه قليل في بعض الأحيان، خصوصاً ومن بيته إلى المسجد نقل في قدم واحدة)^(٥).

واستثنوا من ذلك صلاتي العيد والاستسقاء فإنما تؤدّيان في المسجد الحرام بالاتفاق، مع أنّ السنة فيهما فيما سوى مكة من البلدان أن تؤدى في المصلّيات خارج المدينة^(٦).

قال الشافعي رحمه الله تعالى: (بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في

(١) حاشية ابن عابدين (١/٦٥٩؛ ٢/٥٢٥).

(٢) الفواكه الدواني (١/٢٧١، ٢٨١)؛ كفاية الطالب (٢/٥٣٥).

(٣) الفروع (١/٥٣٢).

(٤) صحيح البخاري (١/٢٥٦) رقم ٦٩٨.

(٥) شرح فتح القدير (٣/١٨٢).

(٦) حاشية ابن عابدين (١/٦٥٩؛ ٢/٥٢٥)؛ الفواكه الدواني (١/٢٧٦)؛ مغني المحتاج

(١/١٨٣)؛ شرح منتهى الإرادات (١/٣٢٤).



العيدين إلى المصلى بالمدينة، وكذلك من كان بعده، وعامة أهل البلدان إلا أهل مكة، فإنه لم يبلغنا أن أحداً من السلف صلى بهم عيداً إلا في مسجدهم، قال الشافعي: وأحسب ذلك والله تعالى أعلم لأن المسجد الحرام خير بقاع الدنيا، فلم يحبوا أن يكون لهم صلاة إلا فيه ما أمكنهم^(١).

الثاني: أنها تعم الفرائض والنوافل، وإليه ذهب عامة الشافعية واستدلوا بالأحاديث الواردة في بيان فضل الصلاة فيها، وأنها جاءت مطلقة، والمطلق يجري على إطلاقه حتى يأتي ما يقيد. يقول النووي رحمته الله: (واعلم أن مذهبنا أنه لا يختص هذا التفضيل بالصلاة في هذين المسجدين - المسجد الحرام والمسجد النبوي - بالفريضة، بل يعم الفرض والنفل جميعاً، وبه قال مطرف من أصحاب مالك. وقال الطحاوي: يختص بالفرض، وهذا مخالف لإطلاق هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم)^(٢).

والذي يظهر أن مراد النووي من التفضيل هنا مضاعفة الثواب، وليس الأفضلية من كل وجه، وذلك لأنه الذي نصت عليه الأحاديث التي يشير إليها، ولأنه نص بشكل صريح في مواضع أخرى من كتبه إلى خلافه، فقد جاء في «المجموع»: (صلاة النفل في بيت الإنسان أفضل منها في المسجد مع شرف المسجد... لأن فعلها في البيت فضيلة تتعلق بها، فإنه سبب لتمام الخشوع والإخلاص وأبعد من الرياء والإعجاب وشبههما، حتى إن صلاته النفل في بيته أفضل منها في مسجد رسول الله ﷺ لما ذكرناه. ودليله الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال للصحابه رضي الله عنهم حين صلّوا في مسجده النافلة: «أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»^(٣) [رواه البخاري ومسلم]، وفي رواية

(١) الأم (٢٣٤/١). وانظر أيضاً: عون المعبود (١٧/٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦٤/٩)؛ وانظر: المجموع (٣٦٩/٨). وانظر: شرح معاني الآثار (١٢٧/٣).

(٣) انظر: تخريجه ص ١٩٨ من هذا البحث.

أبي داود: «أفضل من صلاته في مسجدي هذا»^(١). وهو ما يلاحظ عند غيره أيضاً من فقهاء الشافعية حيث يفرقون بين التفضيل والمضاعفة، ولا يجعلونهما متلازمين، ومن ثم قالوا بحصول المضاعفة للفرض والنفل معاً في المسجد الحرام للأحاديث المطلقة الواردة في ذلك، وأما الأفضلية فاختلّفوا فيها، والذي عليه أكثرهم أن النفل في البيت أفضل للأحاديث الصحيحة التي استدلّ بها المخالفون، قالوا: وبذلك يتم التوفيق بين الأحاديث وإعمالها جميعاً إذ لا يلزم من كثرة الثواب والمضاعفة الأفضلية، فإذا كان لصلاة النافلة في المسجد الحرام مزية المضاعفة، فإنّ لها في البيوت مزايا كثيرة تجعلها أفضل^(٢).

والراجع والله أعلم أن أداء التطوع في البيوت أفضل من أدائها في المسجد الحرام على ما ذهب إليه معظم الفقهاء؛ لأن الأحاديث الواردة في الحثّ على صلاة التطوع في البيوت دون المسجد متجهة إلى الصحابة الكرام رضوان الله عليهم أولاً وبشكل مباشر، ثم إلى من بعدهم، مع أن مسجده أيضاً قد خصّ بمضاعفة الثواب - وإن كان دون المسجد الحرام - يؤكد حديث زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة»^(٣). وإن كان لا يبعد عن فضل الله ورحمته بعباده الطائعين أن يضاعف لهم الثواب في الموضعين، فإذا كانت النافلة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، كانت في البيت بأكثر من ذلك^(٤)، والله أعلم.

(١) المجموع (١٩٤/٣)؛ وانظر: مغني المحتاج (١٨٣/١)؛ حاشية البجيرمي (٢٣٠/١). وسيأتي تخريج هذه الرواية بعد قليل.

(٢) إعلام الساجد ص ١٢٤ - ١٢٥؛ مغني المحتاج (١٨٣/١)؛ فتح الباري (٦٨/٣).

(٣) سنن أبي داود (٢٧٤/١) رقم ١٠٤٤. وإسناده صحيح على ما نقله الشوكاني عن الحافظ العراقي. انظر: نيل الأوطار (٩٤/٣).

(٤) انظر: نيل الأوطار (٩٤/٣ - ٩٥).



ولعل المضاعفة خاصة بالرجال أم أنها تعمُّ الرجال والنساء؟

الذي يظهر أن عامة الفقهاء على أن هذه المضاعفة خاصة بالرجال دون النساء^(١) لما رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تمنعوا نساءكم المساجد، ويبتعن خير لهن»^(٢). ولما روي عن أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنها جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: (يا رسول الله! إني أحب الصلاة معك، فقال ﷺ: «قد علمت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي» فأمرت فبني لها مسجد في أقصى شيء من بيتها وأظلمه، فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله ﷻ)^(٣).

وقد بؤب ابن خزيمة لهذا الحديث بقوله: (باب اختيار صلاة المرأة في حجرتها على صلاتها في دارها، وصلاتها في مسجد قومها على صلاتها في مسجد النبي ﷺ، وإن كانت صلاة في مسجد النبي ﷺ تعدل ألف صلاة في غيرها من المساجد، والدليل على أن قول النبي ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد» أراد به صلاة الرجال دون صلاة النساء)^(٤).

(١) شرح فتح القدير (١٨٢/٣)؛ مواهب الجليل (١١٧/٢)؛ المجموع (١٦٩/٤ - ١٧١)؛ إعلام الساجد ص ١٠٢؛ إغاة الطالبين (٥/٢)؛ الفروع (٥٣١/١ - ٥٣٢)؛ مطالب أولي النهى (٣٨٣/٢).

(٢) سنن أبي داود (١٥/١) رقم ٥٦٧؛ المستدرک (٣٢٧/١) رقم ٧٥٥. وقال: صحيح على شرط الشيخين. وصححه النووي في المجموع (١٧٠/٤).

(٣) صحيح ابن خزيمة (٩٥/٣) رقم ١٦٨٩؛ المسند (٣٧/٤٥ - ٣٨) رقم ٢٧٠٩٠، قال ابن حجر: إسناد أحمد حسن، وله شاهد من حديث ابن مسعود [فتح الباري (٣٤٩/٢)]؛ وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن سويد الأنصاري وثقه ابن حبان» ثم ذكر روايات أخرى عدة عن ابن مسعود وأم سلمة. انظر: مجمع الزوائد (٣٤/٢). وانظر تخريجه بتوسع لمحققي المسند لدى ذكره.

(٤) صحيح ابن خزيمة (٩٤/٣).

وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْقُدُورِ وَالْأَصَالِ﴾ (٣٦) رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]: (تخصيص الرجال بالذكر يدل على أن النساء لا حظ لهن في المساجد؛ إذ لا جمعة عليهن ولا جماعة، وصلاتهن في بيوتهن أفضل)^(١). بل نقل الحطاب الإجماع على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد^(٢).

وقال ابن الهمام: (أبيح لهن المجيء إلى المساجد ليتعلمن ما يشاهدنه من آداب الصلاة، وحسن أداء الناس، وغير ذلك من العلم، ويتعودن المواظبة، ولا يستثقلن الصلاة في البيت، وغير ذلك من المصالح، والله أعلم)^(٣).

وأما حديث: «ما صلت امرأة صلاة قط أفضل من صلاة تصلّيها في بيتها، إلا أن تصلّي عند المسجد الحرام، إلا عجوز في منقلبيها»^(٤) فقد قال فيه النووي: (ضعيف، وموقوف على ابن مسعود، والمنقلان هما الخفان)^(٥).

وبهذا يظهر أن الأفضل - على ما ذهب إليه جماهير العلماء - أن تصلّي النوافل في البيوت، وكذا الأفضل للنساء أن يصلّين في بيوتهن الفرائض والنوافل.

أقول: هذا في حق مقيمي مكة مُسَلِّم، وأما القادمون إليها من الآفاق فلعل الأفضل لهم الصلاة في الحرم، رجالاً كانوا أم نساءً، وفريضة كانت الصلاة أم نافلة، لأن الأحاديث السابقة متجهة إلى المقيمين - من لهم

(١) تفسير القرطبي (٢٧٩/١٢).

(٢) مواهب الجليل (١١٣/٢، ١١٧).

(٣) شرح فتح القدير (١٨٢/٣).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٥٦/٢) رقم ٧٦١٤؛ السنن الكبرى للبيهقي (١٣١/٣) رقم ٥١٤٧.

(٥) المجموع (١٧١/٤).



بيوت -، وأما غيرهم فلا يكون مشمولاً بالخطاب، ثم إن الحكمة التي تلتبس في أداء الصلوات في البيوت غير متحققة في حق من يقيم في الفنادق وما شابهها - كعدم جعل البيوت مقابر، ولتتنزل السكينة والرحمة والبركة على أهل البيت، ويتعلم الصغار من أفراد الأسرة أداء الصلوات والمواظبة عليها، وتشجيع الأجواء المفعمة بالإيمان داخل البيت - هذا في التطوع - ولثلاً تكثر المرأة الخروج من بيتها فتعرض للفتن، أو تقصر في واجباتها المنزلية، فهذه الحكم التي من أجلها حث الشرع على الصلاة في البيوت منتفية في حق غير المقيم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المسجد الحرام من مشاعر الإسلام المعظمة، إذ هو أول بيت وضع لعبادة الله في الأرض، وتشدُّ إليه الرحال، ويسرُّ الاعتكاف والإكثار من الطواف، وبرؤية الكعبة المعظمة، والمؤمنين الطائفين والعاكفين يزداد إيمان المؤمن، ولذا فإنه مهما استطاع الآفاقي رجلاً كان أو امرأة أن يكثر من المكث فيه فهو خير له، لأنه لم يقدم مكة إلا من أجل ذلك، ومثله المسجد النبوي الشريف. وإلى هذا ذهب مالك رحمته الله، قال ابن القاسم: (التنفل في البيوت أحب إلى مالك من التنفل في مسجد النبي ﷺ إلا للغرباء، فإن تنفلهم في مسجده ﷺ أحب إليه) ^(١).

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



(١) كفاية الطالب (٢/٥٣٥)؛ الفواكه الدواني (٢/٢٧٦).

الخاتمة

- والآن بعد هذه الجولة الممتعة في رحاب فضائل مكة ومسجدها الحرام، أعود لأذكر بأهم النقاط التي تطرق اليها، وهي:
- ١ - مكة خير بقاع الأرض وأحبها إلى الله، وقد دلّ على ذلك أدلة صريحة صحيحة، وهي حرم الله سبحانه، حرّمها يوم خلق السموات والأرض.
 - ٢ - لقد جمع الله سبحانه لمكة من أسباب الفضل والتقرب إليه ما لم يجمعه لمكان آخر، فهي مهد الرسالة الخاتمة، وموضع ولادة خاتم رسله، وفيها حصراً يتم إقامة الحج والعمرة، وفيها قبلة المسلمين وكعبتهم، والطواف وما فيه من الأجر، والحجر الأسود وما له من فضل، ومقام إبراهيم وما فيه من الدلالة على توحيد الله، وماء زمزم خير ماء على وجه الأرض، والصفاء والمروة وهما من شعائر الله.
 - ٣ - الحسنات والسيئات تضاعف في مكة لشرف المكان، ولكن المضاعفة من جهة الكيف لا الكم حتى تبدو وكأنها ضوعفت من جهة الكم أيضاً، ومن هذا الباب ما ذهب إليه بعض أهل العلم من أن الهَمَّ بالمعصية في مكة وحرّمها معصية يعاقب الله صاحبها.
 - ٤ - يشرع الطواف وركعتاه في جميع الأوقات ليلاً أو نهاراً، وأما غير ذلك من النوافل فالحرم كغيره.
 - ٥ - المسجد الحرام أولى المساجد الثلاثة بشد الرحال إليها، والصلاة فيه بـ ١٠٠,٠٠٠ صلاة، وهذه المضاعفة إنما هي للفرائض وللرجال خاصة، وأما صلاة التطوع فإنها في البيت أفضل، وكذا صلاة المرأة في بيتها أفضل.
- وصلّى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين



المصادر والمرجع

- القرآن الكريم.
- آبادي، محمد شمس الحق العظيم، عون المعبود شرح سنن أبي داود؛ ط ٢، دار الكتب العلمية ١٩٩٥م - بيروت.
- البجيرمي، سليمان بن عمر، حاشية على الإقناع؛ ط المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري؛ ط ٣، دار ابن كثير، ١٤٠٧هـ - بيروت، تحقيق: مصطفى البغا.
- بكداش، سائد (معاصر)، فضل الحجر الأسود ومقام إبراهيم؛ ط ٥، ١٤٢٤هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- بكداش، سائد، فضل ماء زمزم، ط ٩، ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية - بيروت.
- البهوتي، منصور بن يونس (ت ١٠٤٦هـ)، كشف القناع عن متن الإقناع؛ طبعة مكتبة النصر الحديثة - الرياض، المملكة العربية السعودية.
- البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات؛ دار عالم الكتب - بيروت، ١٩٩٦م، ط ٢.
- البوطي، محمد سعيد رمضان (معاصر)، مباحث الكتاب والسنة، ط ٦، منشورات جامعة دمشق ١٤٢٠هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٠هـ)، السنن الكبرى، ط مكتبة الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي؛ ط دار إحياء التراث - بيروت.
- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم (ت ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى؛ ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤١٦هـ - المدينة المنورة.
- الجصاص، أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠هـ)، أحكام القرآن؛ دار إحياء التراث - بيروت ١٤٠٥هـ.

- ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، زاد المسير؛ ط٣، المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٤هـ.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله (ت ٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحیحین؛ ط١ دار الكتب العلمية ١٤١١هـ - بيروت.
- ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ط٢، مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ - بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)، المحلى بالآثار؛ ط دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- الحصكفي، علاء الدين محمد بن علي (ت ١٠٨٨هـ)، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مطبوع مع رد المختار، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- الخطاب، أبو عبدالله محمد بن محمد (ت ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل؛ ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت ٣١١هـ)، صحيح ابن خزيمة، ط١ المكتب الإسلامي ١٣٩٠هـ - بيروت، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، ط دار المعرفة ١٣٨٦هـ - بيروت.
- الدسوقي، محمد بن عرفة (ت ١٢٣٠هـ)، حاشية على الشرح الكبير؛ طبعة دار الفكر - بيروت.
- الدمياطي، أبو بكر بن محمد شطا، إعانة الطالبين؛ طبعة دار الفكر - بيروت.
- الرحيباني، مصطفى السيوطي، مطالب أولي النهى؛ طبعة المكتب الإسلامي - دمشق.
- ابن رشد، محمد بن أحمد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، بداية المجتهد؛ طبعة دار الفكر - بيروت.
- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي (ت ١١٢٢هـ)، شرح الزرقاني على الموطأ؛ ط١ دار الكتب العلمية - بيروت.
- الزركشي، محمد بن عبدالله (ت ٧٩٤هـ)، إعلام الساجد بأحكام المساجد؛ ط٢ وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٠٣هـ - القاهرة.



- الزركشي، محمد بن عبدالله (ت ٧٩٤هـ)، تشنيف المسامع بجمع الجوامع؛ ط ١ دار الكتب العلمية ١٤٢٠هـ - بيروت.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود؛ ط دار الفكر - بيروت.
- السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد (ت ٤٩٠هـ)، المبسوط؛ ط ١٩٨٩م، دار المعرفة - بيروت.
- السلمي، عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام؛ ط دار الكتب العلمية - بيروت.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر؛ ط ١ دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ - بيروت.
- الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، الأم؛ ط ٢، دار المعرفة، ١٣٩٣هـ - بيروت.
- الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، أحكام القرآن؛ ط دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٠هـ.
- الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج؛ ط دار الفكر - بيروت.
- الشرواني، عبدالحميد، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج؛ ط دار الفكر - بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، نيل الأوطار؛ ط دار الجيل ١٩٧٣م - بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، فتح القدير، ط دار الفكر - بيروت.
- الشيباني، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، المسند؛ ط ٢ مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين.
- ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)، المصنف، ط ١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤٠٩هـ.
- الصنعاني، عبدالرزاق بن همام (ت ٢١١هـ)، المصنف؛ ط ٢ المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - بيروت.

- الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تفسير الطبري؛ ط دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت ٣٢١هـ)، شرح معاني الآثار؛ ط ١ دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ابن ظهيرة القرشي، محمد جار الله (ت ٩٨٦هـ)، الجامع اللطيف في فضل مكة وبناء البيت الشريف؛ ط المكتبة الشعبية - بيروت ١٣٩٣هـ.
- ابن عابدين، محمد أمين (ت ١٢٥٤هـ)، حاشية رد المحتار على الدر المختار؛ ط. خاصة دار عالم الكتب - الرياض، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله (ت ٤٦٣هـ)، التمهيد؛ ط ١ وزارة الأوقاف - المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله؛ الاستذكار، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله (ت ٥٤٣هـ)، أحكام القرآن؛ ط دار الفكر - بيروت.
- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري؛ ط دار المعرفة - بيروت.
- العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية؛ دار المعرفة - بيروت.
- ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، المغني؛ ط ١، دار الفكر - بيروت ١٤٠٥هـ.
- القرافي، أحمد بن إدريس (ت ٦٨٤هـ)، الذخيرة؛ ط ١ الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٤م.
- القرطبي، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن؛ ط دار الشعب - القاهرة، ١٤٠٥هـ.
- القشيري، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، صحيح مسلم؛ ط ١ دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٣٧٥هـ/١٩٧٥م، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، حاشية على سنن أبي داود؛ ط ٢ دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ.



- الكاساني، أبو بكر بن مسعود (ت ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع؛ ط ٢ دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٨٢م.
- الكردي، عبيدالله محمد أمين (ت ١٤٢٣هـ)، الكعبة المعظمة والحرمان الشريفان عمارة وتاريخاً؛ ط خاصة، مجموعة بن لادن.
- ابن كثير، إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم؛ ط دار الفكر - بيروت، ١٤٠١هـ.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد (ت ٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه؛ ط دار الفكر - بيروت.
- المالكي، أبو الحسن، كفاية الطالب الرباني؛ ط دار الفكر - بيروت، ١٤١٢هـ.
- المرداوي، علي بن سليمان (ت ٨٨٥هـ)، الإنصاف؛ ط دار إحياء التراث - بيروت.
- مزي، عبدالله نذير أحمد (معاصر)، بحوث عن مشاعر الحرم؛ ط ١، المكتبة المكية ١٤٢١هـ.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد (ت ٨٨٤هـ)، المبدع شرح المقنع؛ ط المكتب الإسلامي - بيروت.
- ابن مفلح، محمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ)، الفروع؛ ط ١ دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ.
- ابن مفلح، محمد بن مفلح، الآداب الشرعية؛ ط ٢، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٧هـ.
- ابن نجيم، زين الدين إبراهيم (ت ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق؛ دار المعرفة - بيروت.
- النسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى؛ ط ١ دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١١هـ.
- النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم (ت ١١٢٥هـ)، الفواكه الدواني؛ ط دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ.
- النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، المجموع؛ ط دار الفكر - بيروت، ١٩٩٧م.
- النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم؛ ط ٢ دار إحياء التراث - بيروت ١٣٩٢هـ.

- ابن الهمام، محمد بن عبدالواحد (ت ٦٨١هـ)، شرح فتح القدير؛ ط ٢، دار الفكر - بيروت.
- الهيثمي، علي بن أحمد (ت ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد؛ ط دار الريان للتراث - القاهرة ١٤٠٧هـ.

